

وكذلك بطلب السيد وزير العدل بإدراج السؤال المتعلق بقطاع العدل في آخر الجلسة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 15 دجنبر 2015 هي كالتالي:

الأسئلة الشفهية: 56 سؤالا؛

الأسئلة الكتابية: 13 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وعلى بركة الله نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآتية الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، وهي أسئلة تتميز بوحدة الموضوع، لذا ستعرض دفعة واحدة، وذلك طبقا للقرار المتخذ من طرف المكتب.

وأول سؤال مسجل اليوم في هذه الجلسة، هو السؤال الشفوي الآتي المتعلق بقطاع الموانئ بالمغرب، وقد تقدم به الفريق الحركي فليفضل أحد المستشارين أعضاء الفريق مشكورا.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات،

السيد الرئيس،

أولا كشكرو السيد الوزير على المنجزات التي قام بها خلال هذه الفترة.

السيد الوزير المحترم،

انخرط المغرب في إنجاز العديد من المشاريع البنوية المهيكلية المبرمجة في إطار الإستراتيجية الوطنية للموانئ، والتي سيتاح تفعيلها التدريجي في أفق سنة 2030.

لنا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي المقاربة التي ستعدها الحكومة لتحقيق التوازن بين الجهات المطلة على البحر لتنزل هذه الأوراش الهامة، والتي يعدها رافعة اقتصادية من شأن تقليص الفوارق بين الجهات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن في إطار الجواب للسيد الوزير، فليفضل مشكورا، اسمحو لي أعتذر.

ننتقل إلى السؤال الموالي، نظرا لأنه سبق أن أعلننا عن تقديم الأسئلة دفعة واحدة نظرا لوحدة الموضوع، والسؤال الموالي وهو يتعلق بسياسة

محضر الجلسة الثامنة عشرة

التاريخ: الثلاثاء 3 ربيع الأول 1437 (15 ديسمبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد محمد الأنصاري، الخليفة الأول للرئيس.

التوقيت: ساعتان، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد محمد الأنصاري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد الوزير،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

تنزيلا لأحكام الدستور وتحديد الفصل 100 منه، وتطبيقا لمقتضيات النظام الداخلي، سيخصص مجلسنا الموقر اليوم هذه الجلسة لتقديم أسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل التطرق لذلك، وبداية أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، فالكلمة للسيد الأمين الأستاذ تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأمين.

طبقا لأحكام المادة 175 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعلن عن توصل مكتب المجلس بأربع مقترحات قوانين، تقدم به بعض السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، وهي:

- (1) مقترح قانون تنظيمي بخصوص تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية؛
- (2) مقترح قانون بشأن تقنين زراعة الكيف بالمغرب؛
- (3) مقترح قانون يقضي بتقييم القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي؛
- (4) مقترح قانون العفو العام على مزارعي الكيف.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، يخبر من خلالها المجلس الموقر طلب السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني بتأجيل الأسئلة الموجهة لوزارته إلى جلسة لاحقة، نظرا لارتباط السيد الوزير بالتزامات حكومية طارئة، تتعلق بحضور القمة العالمية الرابعة حول السياحة الحضرية بمدينة مراكش.

كما أن المخطط المديرى سيراجع الوظائف المخصصة للموانئ، في إطار إعادة النظر في بعض الموانئ الموجودة.

تساؤلنا، السيد الوزير:

هل تم وضع المخطط المديرى ضمن أهدافكم الإستراتيجي في أفق 2030؟ وما هي معالمه؟

ما هي مستجدات إحداث الموانئ الجديدة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الآن سننتقل إلى السؤال الموالي حول موضوع تأهيل البنية التحتية المينائية ببلادنا، لفريق الأصالة والمعاصرة، فليقدم أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المرشي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، السؤال ديانا هو ماذا أعدت الحكومة لتبهي البنية التحتية للموانئ، خاصة على مستوى إستراتيجية 2030؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن جاء الدور على السؤال الموالي، حول موضوع الإستراتيجية الوطنية للموانئ، وقد تقدم بهذا السؤال الفريق الاشتراكي، فليقدم أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

سؤال الفريق الاشتراكي بخصوص الموضوع، كما يلي:

السيد الوزير،

نسئلكم عن التدابير والإجراءات المتخذة من أجل تحسين تنافسية الموانئ المغربية؟

والشطر الثاني من السؤال، نسئلكم أيضا عن مراحل إنجاز الإستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030 إن شاء الله؟ وشكرا.

الوزارة المينائية، وقد تقدم به فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد الأعضاء لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير، تعلمون أن المغرب تحده من الشمال ومن الغرب بحار، البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وهي مساحة كبيرة جدا تحتاج اليوم إلى موانئ في مستوى التحديات الاقتصادية التي رفعها المغرب.

السيد الوزير المحترم، ما هي سياستكم المينائية لإشراك قطاع الموانئ في تطوير أداء الاقتصاد الوطني؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فلننتقل الآن إلى السؤال الثالث وهو حول موضوع قطاع الموانئ، وقد تقدم به الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، فليفضل أحد أعضائه لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تبنى المغرب مخططا إستراتيجيا لقطاع الموانئ، تتوفر فيه كل المقومات الإطار الملائم لإيجاد حلول الحاجيات الوطنية والجهوية وحتى على المستوى المحلي والقطاعي.

وقد تتبعنا هذه الإستراتيجية القائمة على اعتبار الموانئ رافعة للتنمية بل رافعة اقتصادية توأكب التوجهات العالمية.

كما تبنت هذه الإستراتيجية مخططا استثماريا يحدد الأولويات ويجسد الاختيارات الإستراتيجية بهدف مواكبة طلب المتزايد وتحسين الأداء والتوقع في السياق الوطني والدولي كذلك.

ولازلنا، السيد الوزير، نتذكر أن العديد من الأسئلة التي كانت تطرح هنا سواء في مجلس المستشارين أو مجلس النواب، كانت دائما إجابة السادة الوزراء الذين سبقوكم في القطاع يتعذرون بعدم جاهزية المخطط المديرى للموانئ الذي يحدد الحاجيات على مدى السنوات ويدرس إمكانية إحداث موانئ جديدة لرفع الضغط الناتج عن تطور مبادلات المغرب مع الدول الأجنبية.

ومديرية الموانئ لتقييم تجربة التحرير المينائي من أجل تميمها والاستفادة منها وتحسينها، ولرصد نقاط الضعف من أجل تجاوزها، فتمت سيتم ذلك، السيد الوزير، تفعيلا للمنافسة الشريفة والمتكافئة بين الفاعلين المينائيين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن جاء دور السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك للإجابة على كافة الأسئلة المطروحة والمتعلقة بقطاع الموانئ، تفضل السيد الوزير.

السيد عزيز رباح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين. في البداية أهنيكم بذكرى المولد النبوي بالتوفيق وبالصحة وبالهنا والأمن والاستقرار لبلادنا، وبالصحة والتوفيق قبل ذلك لجلالة الملك ولشعبنا عموما.

هذا اليوم أعتقد أنه يوم مبارك فيما يتعلق بالبحر والموانئ، لأنه هذا الصباح عقدنا ندوة تكاد تكون هي الندوة الأخيرة فيما يتعلق بسلسلة اللقاءات حول تطوير النقل واللوجستيك البحري، استدعينا خبراء ومكاتب دراسات، وصلنا إلى الخلاصات النهائية التي إن شاء الله ستعلن للعموم رسميا في بداية السنة المقبلة بإذن الله، والتي تهدف إلى الإجابة على واحد العدد ديال التساؤلات، ثم أيضا النهوض بالاقتصاد البحري في جانبه النقل واللوجستيك ولاسيما بعد ما وقع ما وقع لشركتنا ولأسطولنا البحري في السنوات الماضية.

وأنا أشرف أن أقف بينكم اليوم فيما يتعلق بهذه الأسئلة فيتكامل التشريع والمراقبة مع ما تقوم به الأجهزة التنفيذية من دراسات.

وهذا شيء الحمد لله أشكركم أولا على وحدة الموضوع، أنا أعتقد هذا شيء مهم أنه أحيانا قد تطرح أسئلة حول قضايا إستراتيجية ولكن تكون سؤال واحد لا يفي بالغرض، فإما نلجأ إلى اللجان، وأنا في تقديري أن مثل هذا الجمع يكون فيه فائدة لأنه في نهاية المطاف هو منتج وطني، فيه نعم الحكومة التنفيذ ولكن أيضا فيه التشريع والمراقبة، ثم هي ملك للشعب المغربي.

دعوني في البداية أن أقول ربما يعني السؤال حول الموانئ وحول البحر، ولكن كإين واحد الإستراتيجية أخرى اللي يمكن تحي المناسبة نتكلمو عليها تتعلق باللوجستيك اللي هي تتكامل مع القضايا البحرية والقضايا المينائية.

أقول بدءا أنه يعني عندما نتحدث عن هذا القطاع يمكن لي نقول لكم نحن نشغل فيه من خلال 10 ديال المحاور رئيسية، وإن كان أهم الأسئلة تنصب في محو هو محور الاستثمار في البنية التحتية مع بعض الأسئلة حول الخدمات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن الآن سنستمع إلى السؤال الأخير، المتعلق بالقطاع حول موضوع نتائج إصلاح قطاع الموانئ وعلاقته بالجهوية المتقدمة، وهو السؤال الذي تفضلت بطرحه مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فليفضل أحد أعضاء المجموعة لطرح السؤال.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

بعد صدور قانون 15.02 الذي فكك مكتب استغلال الموانئ وأحدث الوكالة الوطنية للموانئ و"مرسى المغرب" من أجل إصلاح قطاع الموانئ.

نسائلكم، السيد الوزير:

ما هي نتائج هذا الإصلاح؟

وما هي آليات مراقبة وزارتم على الموانئ جمويا، بعد سحب اختصاصات مصلحة الموانئ والملك العمومي البحري خصوصا ونحن مقبلون على الجهوية المتقدمة؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

واستدراكا أقول أن السؤال المطروح كان ما قبل الأخير، لنستمع الآن إلى السؤال الأخير حول موضوع تفعيل أهداف الإصلاح المينائي، وقد تقدم به فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فليفضل أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد ياسين غموني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

انطلاقا من الضعف الملحوظ على مستوى انسيابية العبور المينائي، خاصة بمينائي الدار البيضاء وطنجة المتوسط، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات المتخذة لمعالجة الاكتظاظ وتقليص مدة انتظار الشاحنات في الموانئ؟

ألا ترون أن زيادة 10% من كلفة العبور تتناقض مع أحد أهداف الإصلاح المينائي المتمثل في تقليص هذه الكلفة؟ لماذا لا يتم العمل في رصيف البضائع بالشرط الثالث على غرار المعمول به في الأرصفة المخصصة للتدفقات الأخرى؟

مبادئ الحكامة تقتضي تنسيق جهود كل من الوكالة الوطنية للموانئ

صاحب الجلالة، الهدف منها، بطبيعة الحال، هو هاذ ما أشرتم إليه في أسئلتكم وهو دعم الاقتصاد الوطني، وخاصة الأنشطة الاقتصادية التي تحتاج إلى التفاعل مع العالم استيرادا وتصديرا.

ثم أيضا التمكين لموقع استراتيجي بحري بمعنى يسترد المغرب مكانته البحرية التي كانت في القرون السابقة، والجميع يقرأ التاريخ عندما كان المغرب يعتبر حاميا للسفن، بالإضافة إلى التجارة، وهذا لأن موجودين كما قال بعض الإخوان على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، والتجارة تمر أساسا من هاذين المسارين.

ثم ثالثا هو خلق نوع من التوازنات على المستوى الجهوي ومواكبة التنمية المحلية بالنسبة لواحد العدد ديال الجهات التي تطل على البحر، ولكن لا بد أن أشير.. علاش أشرت إلى السياسة اللوجيستكية؟ لأنه نتحدث عن الموانئ البحرية، في حين السياسة اللوجيستكية بالإضافة إلى ذلك نتحدث عن الموانئ الجافة، يعني عن المناطق اللوجيستكية التي هي في المناطق التي ليست لها بحر ويقع التكامل والربط بين هذه الموانئ الجافة والمناطق اللوجيستكية وبين المناطق البحرية، لا يحتاج ذلك إلى طرق وإلى سكك، ولكن كما قلت نجي المناسبة نتحدثو إن شاء الله على هذا الجانب.

يعني من الناحية الرقمية أنه هذه السياسة اللي كنتحدثو عليها غادي تحتاج 60 مليار ديال درهم، ربي يبارك إن شاء الله، هذا الحد الأدنى، نتحدث عن الاستثمار في حده الأدنى ديال الدولة أو بشراكة مع القطاع الخاص، ولكن كيجي الاستثمار ديال ما يسمى بأصحاب الامتياز، اللي عاد كيجيوها وكيديرو الآليات وكيديرو استثمارات أخرى، يمكن لنا نقولو، ما بين القطاع العام والقطاع الخاص يمكن 2 مرات، 120 مليار ديال درهم استثمارات وخاصة إذا أضفنا الربط الطريقي والربط السككي، وإذا أضفنا بعض المناطق اللوجيستكية التي تكمل يعني الموانئ مثل ما وقع في الدار البيضاء فيمكن هذا الرقم.

بغينا نرتفعو من 140 مليون طن اللي تقريبا هادي هي الحمولة اللي عندنا الآن الموانئ ديالنا، بغينا نضاعفوها باش نوصولو إن شاء الله، التقدير الأدنى 290 مليون طن، والتقدير الأعلى 340 مليون طن، بمعنى بغينا نضاعفو هذا الأمر، يعني قد يصل إلى 2 دالمرات ونصف.

هاذ السياسة المينائية باش نمشيو في التوازن الجهوي فيها 6 ديال الأقطاب:

كائن القطب ديال الجهة الشرقية، وبالخصوص يرتكز على الناظور والميناء الجديد.

قطب الشمال الغربي اللي فيه طنجة وما جاورها.

وقطب ديال الدار البيضاء والقيظرة فيه القنيطرة والحمدية والدار

البيضاء.

القطب ديال دكالة عبدة، الجرف الأصفر وأسفي.

أولا، الإصلاح المؤسساتي والتشريعي، إذا كان الوقت يسمح نتحدث عنها، يعني وخاصة أن هناك تشريعات ترجع إلى بدايات القرن الماضي حوالي 100 سنة تقريبا، يعني 1919، وبعضها عندها 50 سنة.

المحور الثاني حول البنيات التحتية والتي تساءتم عنها وخاصة الإستراتيجية المينائية واللي غادي تفصل فيها.

المحور الثالث، الموارد البشرية لأن هناك سوق كبير وطني ودولي يحتاج إلى مئات الآلاف من الموارد البشرية والكفاءات وبلادنا مؤهلة أن تكون قاعدة للتكوين.

المحور الرابع، جودة الخدمات فيما يتعلق بالاستغلال، وفيما يتعلق أيضا بمعالجة قضايا الشركاء وخاصة العبور.

المحور الخامس، السلامة والبيئة، ونحن عاد اتهمنا من (COP21) اللي هو كيتحدث بالخصوص على قضايا البيئة، ولكن أيضا موضوع السلامة هو موضوع مهم وأتم تعلمون الآثار ديال بعض الكوارث البحرية.

سادسا، تطوير صناعة وصيانة البواخر التي كانت في الماضي، والآن يعني الحكومة اشتغلت عليها وقامت ببعض المبادرات وأطلقت دراسة، والخدمات أيضا للأسطول البحري سواء كان دولي أو وطني.

سابعا، تطوير النقل واللوجيستك، وخاصة في اتجاه الشركاء وبالضبط إفريقيا.

ثامنا، حماية وتهيئة الملك العمومي البحري من أي استغلال لا يليق به وتوجيهه نحو الاستثمار.

تاسعا، التعاون الدولي.

عاشرا، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

هذه أهم المحاور التي نشغلت عليها.

بطبيعة الحال، أتم كنعرفو أن في البلاد ديالنا الحمد لله عندنا موانئ كثيرة، 38 ميناء تجاري، 19 ميناء خاص بالصيد البحري و6 موانئ خاصة بالترفيه، الآن كنعالجو 115 مليون طن، على أية حال سنويا، الحمد لله استطعنا أننا نحققو رقم قياسي على مستوى طنجة المتوسط بعدما وقع في 2010 و2011 تراجع، ولكن الآن طنجة المتوسط يكسب موقعه على الصعيد الدولي، والآن بدأ ينافس الموانئ الكبرى.

عدد المسافرين 4 دالمليون مسافر، بما فيها 400 ألف في إطار الرحلات الترفيهية، يأتي الدار البيضاء ثم بعده الجرف الأصفر فيها يتعلق بالتصدير والاستيراد.

في 2012 تقرر أن تطلق الحكومة بناء على دراسات سابقة، نحن هذا دائما نقوله ونتعرف به المغرب ماشي تزداد في 2012 ولا 2011، هذا مسار طويل ديال البلاد ديالنا، لكل حكومة لها دورها بطبيعة الحال، ويترك للشعب أن يقيم أداء كل حكومة.

كانت دراسات سابقة، لكن لما جينا حيننا هذه الدراسات السابقة وأطلقنا الإستراتيجية في 2012، هذه الإستراتيجية التي قدمت أمام

غادي نختارو الشركة اللي غادي تبدأ الأشغال السنة المقبلة تقريبا كالمرحلة الأولى، هادي المرحلة الأولى 10 دالمليار ديال درهم، لأنه فيها أيضا المرحلة الثانية.

الميناء الثالث الذي الآن طلب العروض جاهز هو الميناء ديال القنيطرة الأطلسي والتي غادي يكون خاص بطبيعة الحال بالسيارات، ولكن أيضا غادي يكون خاص بالاستيراد والتصدير في كل ما يتعلق بالبضائع المختلفة، الكلفة الأولى ديال المرحلة الأولى 5 دالمليار ديال درهم.

الميناء الرابع الذي أعلن عنه صاحب الجلالة في خطابه الأخير بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، وهو الميناء ديال الداخلة اللي غادي يكون متخصص بالدرجة الأولى للصيد البحري والتي إن شاء الله الدراسات ننتهي منها أقصى تقدير، لأن كتعرفوا الموانئ خاصها دراسات برية وبحرية وفي الأعماق، يعني تدرس حتى الأمواج والرياح والرمال إلى غير ذلك، فهي دراسات معقدة غادي نسالو منها في سنة 2017 باش إن شاء الله حسب التقديرات نسالو من البناء ديالو إلى قدر الله سبحانه وتعالى إن شاء الله في 2022-2023 حسب ما تقرر في الإستراتيجية التي أطلقت لمناطق الجنوب.

ثم أخيرا الميناء الأخير الجديد هو الميناء ديال الجرف الأصفر اللي غادي يكون ميناء طاقى بالدرجة الأولى، وخاصة فيما يتعلق بالغاز، وهاد الميناء أيضا الدراسات متقدمة، ويمكن يتدار في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

التوسيعات التي تقوم بها في إطار هاد الإستراتيجية، ميناء في المحمدية: 1.3 مليار؛

ميناء ديال الدار البيضاء، التوسيع ديالو فقط: 6.4 مليار ديال درهم؛

ميناء الجرف الأصفر، التوسيع ديالو: 3 مليار ديال درهم؛

الميناء ديال الصويرة: 106 مليون ديال درهم؛

الميناء ديال أكادير: 112 مليار، ولكن المخطط يتحدث على 1.3 مليار في أفق 2019، هناك دراسة كنتكم اللي الآن قدرات أن 4 دالمليار في المستقبل، باش الميناء ديال أكادير يمكن يكون.. لأنه هو ميناء من ناحية الاستيراد والتصدير الثاني بعد الميناء ديال الدار البيضاء؛

ميناء ديال سيدي ايفني: 360 مليون ديال درهم، إن شاء الله السنة المقبلة نسالو منو، كان عندنا مشكل مع الشركة، راه فسحنا معها والآن غنجدو الأشغال؛

الميناء ديال طانطان، الآن استثمار 100 مليون ديال درهم، ثم هناك دراسة ديال التوسيع؛

الميناء ديال طرفاية: 520 مليون ديال درهم، وإن شاء الله، غادي نسالو في مارس المقبل؛

ثم توسيع الميناء ديال العيون: 1.2 مليار ديال درهم، ثم هناك دراسة

القطب ديال سوس-تانسيفت اللي فيه أكادير.

ثم القطب ديال موانئ الجنوب اللي تمشي من طانطان إلى آخر ميناء في الداخلة.

هاذو هما 6 ديال الأقطاب، سميها الأقطاب المينائية، كل قطب فيه إما موانئ جديدة أو فيه توسعة موانئ أو موانئ ديال الترفيه.

الإستراتيجية تتكلم على 3 دالمحاور:

المحور الأول، هو موانئ الجديدة، نتكلمو عليها؛

المحور الثاني، هو الموانئ اللي موجودة، أشنو غادي نديرو بها؟ فيها اللي تتجيبها الرملة، فيها اللي خاصنا نوسعوها، فيها اللي خصنا نزيدو في القدرة ديالها الإستيعابية، فيها اللي فيها إشكالات تتعلق ببيئية، فإذن أيضا هذه الموانئ؛

ثم أيضا كين موانئ اللي غادي نبيوها أو موانئ اللي غنصبح موانئ الترفيه، ملي غادي نديرو ميناء جديد أش غادي نديرو بالميناء القديم، إذن فتحويل الموانئ إلى موانئ ديال السياحة، وأنا غادي نتكلم ببعض الأرقام، أنا نتعطيكم الخلاصات وإن كان الأمر يحتاج إلى وقت طويل، كما سبق في هذا المجلس الموقر، جينا مع اللجنة ودخلنا في التفاصيل، يمكن لنا نجيو أيضا في إطار اللجنة والتي بغيتوا نعطيوه التفاصيل، نقطة بنقطة بالتفاصيل حتى الرقمية فين وصلنا.

الموانئ الجديدة، كما قلت هذه الإستراتيجية غادي تحتاج لهادك القدر، الميناء الأول الذي بدأنا به وسنتهي منه في 2017، واطلق صاحب الجلالة في 2013 الأشغال ديالو وغادي نكونوا في الموعد هو الميناء ديال أسفي اللي غادي يكون ديال الفحم، لأننا تنديرو تما (Central électrique) يعني بالنسبة للطاقة ديال البلاد ديالنا.

بالمناسبة ملي طلقنا الميناء جات الاستثمارات ديال حوالي 25 مليار ديال درهم، الحمد لله، البلاد ديالنا يعني ديال في إطار شهادة شركاء دوليين.

ثم غادي يكون أيضا خاص بالفوسفات، فإذن هو ميناء للطاقة وميناء للفوسفات وأنداك غادي نستردو الميناء ديال أسفي اللي هو حاليا اللي غادي يدخل في المحور الثاني اللي هو التأهيل ديالو باش يكون ميناء تجاري زائد ميناء سياحي.

الميناء الثاني الذي أطلقنا طلب العروض ديالو بعدما إعادة الدراسات، هو الميناء ديال الناظور اللي غيكون إن صح التعبير هو المقابل ديال الميناء ديال طنجة.

كتلاحظوا أنه بغينا نكونوا أقوىاء، البلاد ديالنا بغات تكون قوية على مستوى البحر المتوسط، يعني التجارة من خلال البحر المتوسط كتزاد، فالبحر المتوسط تقريبا ما بين 10 إلى 15%، ما يمكنش كلها تمشي للموانئ ديال الشمال، لابد الموانئ ديال الجنوب البحر المتوسط والمغرب قرر أن يكون قويا بطنجة المتوسط يضاف الناظور المتوسط، والتي إن شاء الله

ثم أيضا أطلقنا طلب عروض باش نديرو ما يسمى بموانئ الترفيه، (Les ports de plaisance)، 6 اللي حددناهم حاليا في البحر المتوسط، وواحد في المحيط الأطلسي، وطلقنا طلب عروض يالاه جانا واحد، ولكن غنعادو نطلقوها، ربما أن الشروط لم تكن مناسبة.

أيضا في المجال ديال التكوين، الحمد لله، المعهد ديال التكوين المينائي، الآن، أصبح معهدا إفريقيا بشراكة مع اليابانيين، المعهد الوطني ديال الدراسات البحرية الآن كوسعوه وكزيدو لو من الكفاءات باش يمكن يكون جوج ديال المرات أكثر من ذلك.

دون أن ننسى أنه حقوق العاملين في المجال البحري، فبدأنا أولا بأن الملفات ديالهم تصبح ملفات مؤمنة، إذا لم تكن مؤمنة، لا يجوز لهم أن يشتغلوا في العالم.

الآن، كنيشتغلوا باش يوليوا وكالات ديال توظيف وتشغيل البحريين، ثم تتفاوض الآن مع المستثمرين، بعض المستثمرين في المجال البحري، باش الإخوان ديالنا والأخوات ديالنا اللي كانوا كنيشتغلوا في الشركات التي انهارت مع الأسف الشديد يكون عندهم نصيب من الشغل في الشركات التي بدأت تشتغل أو الأخرى التي ستشتغل في مستقبلا. شكرنا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن سأعطي الكلمة لممثلي الفرق السائلة تباعا، وذلك في حدود المساحة الزمنية المتبقية لكل فريق للجواب على ما جاء على لسان السيد الوزير، وبداية أعطي الكلمة لأحد أعضاء الفريق الحركي، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات.

في الواقع تعيش بعض الموانئ، منها ميناء الدار البيضاء وأكادير والناظور وأسفي والحسيمة وغيرها نزاعات بين أرباب السفن وأصحاب المحمولات، ترجع في الغالب إلى السرقة التي تتعرض لها بعض المحمولات داخل الموانئ. ويزيد من متاعب أصحاب السلع، فرض غرامات التأخير، وقد يؤدي إلى الحجز وتحفظ الأمر الذي قد يقلل من تنافسية الموانئ المغربية بالمقارنة بالموانئ الأجنبية.

كما أنه في فصل الصيف، تعيش الجالية أوضاعا صعبة للتنقل عبر البواخر، فرغم عملية تأجير البواخر التي تلجأ إليها بعض الأطراف، إلا أنها تبقى محدودة وحل ترقيعي يتكرر كل سنة.

وعليه، لا بد أن تضعوا إستراتيجية الموانئ أن التأخر.. هذه المعطيات بعين الاعتبار حتى تحقق الأهداف المرجوة منها.

وشكرا السيد الوزير.

ديال التوسيع ديالو، يعني إن شاء الله في المستقبل، هذا التوسيع. فيما يتعلق بموانئ الترفيه والسياحة، كمين الميناء ديال الحسيمة غنسالو منو إن شاء الله السنة المقبلة في يونيو 115 مليون ديال درهم؛

الميناء ديال طنجة، الذي بعدما انتقلنا لطنجة المتوسط الميناء الحالي، فالآن يصبح ميناء سياحي بامتياز: 2.2 مليار ديال درهم؛ الميناء ديال القنيطرة، الذي تقرر أن يستمر فيه النهري: 1.5 مليار ديال درهم؛

ثم أيضا الميناء ديال الدار البيضاء، وخاصة في إطار مشروع ما يسمى ب"وصال" المشروع الكبير السياحي في الميناء ديال الدار البيضاء، بالإضافة إلى توسيع النشاط التجاري اللي هو 6.4 مليار ديال درهم، كمين 3 دالمليار ديال درهم، تتعلق بالسياحة وأنشطة أخرى يعني مرافقة للنشاط التجاري.

ثم أطلقنا الدراسات، الميناء ديال أسفي، كما قلت، ثم الميناء ديال الداخلة، لأنه ملي غننقلو للموانئ الجديدة، لابد هذه الموانئ القديمة، أن تقع إعادة هيكلتها، باش تكون كتقوم بالدور ديالها الجهوي السياحي الحضاري، التنمية ديال المدن ديالنا.

هذا بالإضافة إلى الاستثمار في الموانئ ديال الصيد بشراكة مع الوزارة ديال الصيد البحري، أغلب الاستثمارات تقوم بها الوكالة الوطنية للموانئ.

الآن، نحن بصدد توسيع الميناء ديال الجهة، بناء الميناء ديال المهريز في الجنوب، ثم الآن كندرسو بناء ميناء سيدي بوفضيل في تيزنيت، وهذا كله بتنسيق مع الوزارة.

فإذن هذه أهم الاستثمارات، لكن كما نقول استثمارات ضخمة بعشرات الملايير ديال الدرهم، لابد أن تنتقل الخدمات إلى مستواها.

لذلك، هناك المشروع المهم الذي الآن أعطى نتائج هو (PortNet) الشبكة التي تربط كافة المتدخلين على مستوى الدار البيضاء، يعني الدار البيضاء، واللي غنعموه على كافة الموانئ.

ثم أيضا أطلقنا دراسة اللي الآن بدأت كنعطي النتائج حول تنافسية الموانئ المغربية، واش يعني قضية العبور، المكوث ديال السفن، شحال كنبخلصو في الذعائر ديال تأخر السفن ومعالجة التأخر ومعالجة الحاويات، إلى غير ذلك.

ثم أيضا الدراسة غنعلنو على النتائج، هاذ الإصلاح اللي انطلق ساليناها عشر سنوات.

إذن، غنديروا التقييم ديال هاذ الإصلاح، باش نمرو إلى ما يسمى بالإصلاح الثاني، اللي غادي يركز بالدرجة الأولى على الخدمات.

بغيت نقول بأن هاذ السياسة المينائية، ترافقها ما أشرت إليه سابقا، تطوير صناعة وصيانة البواخر.

والحمد لله بدينا بالدار البيضاء، الاستثمار ديال 2.5 مليار، ولكن غنعموها على صعيد التراب الوطني.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار.**

والآن سنستمع جميعا إلى تعقيب أحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتنفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد العزيز بوهود:**شكرا السيد الرئيس.**

شكرا السيد الوزير على الجهود التي تبذلونها للنهوض بالاقتصاد البحري وتوفير دعائم نمو متوازن ومتكامل للموانئ المغربية.

لكن، يبقى المشكل الأساسي المطروح في هذا الباب هو مشكل النقل البحري للمسافرين، حيث لم تتوقف الحكومة إلى غاية اليوم في إيجاد بدائل لنقل المسافرين، وهي الإشكالية المطروحة منذ ثلاث سنوات بعدما تمت التصفية القضائية لشركتي "Comarit" و "Comanav"، خصوصا وأن حتى الشركات التي تم منحها تراخيص العمل في هذا الميدان قد توقفت نشاطها، مما يضرب بمصالح المغرب في ظل وجود منافسين مباشرين، حيث تعتبر مدينتي سبتة ومليلية المستفيدين رقم 1 من عدم نجاح سياسة الحكومة في هذا المجال، والتي كان عليها أن تولي اهتماما أكبر بهذا المشكل، اعتبارا للعدد الكبير لجاليتنا بالخارج والتي ترغب في الاستفادة من هذه الخدمات.

النقطة الثانية، السيد الوزير، وهي الموانئ الترفيهية التي نظن أن تديرها بعيد تماما عن السياسة المندمجة بين مختلف القطاعات الوزارية والفاعلين في هذا الميدان، والتي يجب أن توظف طريقة اشتغال هذه الموانئ لتقوم بدورها الترفيهي والسياحي، ثم متى ستبدأ الأشغال في الميناء المتوسطي الناظور؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد الرئيس.**

الآن جاء دور الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، فليتنفضل أحد أعضائه من أجل التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:**شكرا السيد الوزير.**

لقد تتبعنا، السيد الوزير، جوابكم بكل إمعان، أملنا السيد الوزير أن يتم التسريع بمخططكم، وأتمنى كذلك أن يكون هذا التنزيل في مستوى الأهداف التي سطرتموها وأن المخطط لا تشوبه أي عملية تعرقه في التنفيذ. وكذلك نتمنى أن هذا التنزيل يكون يعني في أقرب الآجال لاستفادة الموانئ المغربية من إستراتيجيتكم.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيدة المستشارة.**

الآن سنستمع إلى تعقيب فريق الأصالة والمعاصرة، فليتنفضل أحد أعضاء الفريق.

المستشار السيد العربي المرشي:**السيد الوزير المحترم،**

أنا بغيت، السيد الوزير، غير تصحح لي، ربما عندي واحد المعلومة ما عرفتش واش خاطئة، بغيت تصحح لي، السيد الوزير، واش كين 38 ولا 33 ميناء؟

لأن في اعتقادي 33 سمعتم قلتو 38.

المهم على كل حال، السيد الوزير، احنا السيد الوزير، بغينا غير نسولوكم.

وفي الحقيقة استبشرنا خيرا ملي سمعناكم قلتو اليوم كان عندهم لقاء مع الخبراء ومع مكاتب الدراسات، تنمناوا هاذ الدراسات وهاذ الخبراء يتم التعجيل بالدراسة المجموعة من الموانئ اللي هي في حالات يرثي لها.

كذلك، السيد الوزير المحترم، بغينا غير نتفاعلو معكم وبغينا نشوفو هاذ 33 أو 38 ميناء على حساب المعطيات اللي عندنا 33، فيها 12 ديال الموانئ اللي هي تتلعب دور أساسي في التجارة الخارجية، وتتمثل 98%، هاذ الموانئ 12، يعني 98% من التجارة تتمثلها 12 ديال الموانئ.

باقي الموانئ، السيد الوزير، اللي بغينا تشرحوا لنا شي شوية المالك ديالها، لأن كين موانئ ديال الترفيه، كين موانئ ديال الصيد، كين موانئ اللي هي مع الخدمات ديالها ماشي في المستوى المطلوب، بغيناكم، السيد الوزير، احنا نتعرفوا ما غاديش تقصروا في هاذ الباب، ولكن بغينا يكون مجهود إضافي باش تنعكس هاذ الموانئ على الاقتصاد الوطني بواحد النتائج إيجابية، لأن ملي تشوفوا الآن هاذ الموانئ والمداخيل مقابل هاذ الموانئ تنلقوا كين إشكال.

بالإضافة لهذه الموانئ، السيد الوزير، في هاذ السنة الجارية، كان وقع في الميناء ديال أكادير واحد الارتباك اللي كان بعض البواخر، ولكن كين الميناء اللي هو ما تيسستوعبش ذاك الطاقات اللي كينة تماك ديال البواخر، 3 أيام والبخرة مشارجية بالسلع، حتى وصلات ذاك السلع اللي البواكر والخضر اللي كانت غتصدر، وصلات لواحد الحالة اللي بقات غير قابلة للتصدير، وهنا راه كين إشكال، لأن كين متضررين، لهذا تنطلبوا بتجويد هاذ الموانئ والتسريع بالإصلاحات ديال بعض الموانئ وتحسين ظروف العاملين داخل هذه الموانئ.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار.**

الآن الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب، فليفضل أحد أعضاء الفريق.

المستشار السيد محمد علي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، استمعنا بإمعان للجواب دياكم، لكن عندي بعض العناصر للتعقيب على هذا الجواب.

في البداية، السيد الوزير، أنا بغيت نقول إلى كان المغرب بلدنا استطاع أن يحافظ على الأسطول الجوي، بالرغم أن الاختلالات اللي عرفتها الخطوط الملكية المغربية، فلماذا الحكومة الحالية طيلة هاذ الأربع سنوات لم تستطع أن تتغلب وأن تحافظ أو أن تجلب استثمار يكون عند البلاد ديانا أسطول بحري، سيما وأنا نعرف أنه منذ الأزمة التي تحببت فيها الشركة التي تستثمر في هذا المجال، الحكومة الحالية تلجأ إلى كراء السفن من بلدان أجنبية لتأمين عملية النقل البحري، سواء بالأشخاص وأحيانا أيضا البضائع.

وكنعرفو، السيد الوزير، في أوقات الذروة وأثناء عبور الجالية المغربية ديانا في الخارج الأثمان ديال التذاكر أحيانا ترتفع بشكل غير مقبول.

احنا بغينا توضحو لنا لماذا الحكومة لم تستطع أن توفر للبلاد أسطول بحري وطني يحمل السيادة الوطنية؟

ثانيا، السيد الوزير، العرض دياكم أو الجواب عفوا تطرق إلى بعض المعطيات حول المشاريع المبرجة اللي هي في الحقيقة مشاريع مهيكلية وفتخر بها.

ولكن الفريق الاشتراكي، الفريق دياي، يتساءل مثلا عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء التأخير اللي كيعرفو إنجاز ميناء ديال الناظور، الميناء ديال سيدي إفني.

احنا فعلا نتعرفوا الإشكالات ديال الدراسات وما يرتبط بالموضوع من إجراءات ليست بالأمر الهين وتتطلب جدولة زمنية، ولكن بالنسبة لميناء الناظور بغينا معطيات حقيقية عن التأخير الذي طال إنجاز هاذ المشروع الكبير اللي هو مفخرة لبلادنا.

أيضا، السيد الوزير، كان لابد من فرض بعض الآليات بكيفية مستعجلة للتغلب على بعض المشاكل والاختلالات في التدبير اليومي، مثلا كما جاء في الجواب دياكم المشكل ديال الصيانة، ينبغي التغلب على هاذ الأمر لضمان الجودة داخل أروقة السفن ديانا وداخل الموانئ.

وأخيرا، لأن الوقت يدهمني، السيد الوزير المحترم، في الجواب دياكم غاب فيه تقييم حقيقي لعائدات الاستثمار بالنسبة للسياسة المينائية في بلادنا، فمثلا ميناء الدار البيضاء الكبرى يستأثر ب 70%..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمت،

في التعقيب ديانا على الجواب ديال السيد الوزير سأبدأ حيث انتهى السيد الوزير، لأنه لم يتكلم على الموارد البشرية إلا في نهاية مداخلته، في الوقت اللي أنه العنصر البشري هو أهم عنصر في السياسة المينائية، لأنه واحد العدد ديال اليد العاملة وديال الأطر اللي تيشغلها فهاذ الموانئ هاذو. وكيفما جا في التدخل ديال السيد الوزير، فالوكالة الوطنية للموانئ هي اللي كتشرف على جل الاستثمارات، لكن لحدود اليوم هاذ الوكالة الوطنية للموانئ المستخدمين ديالها مازال ما كيتوفرش على نظام أساسي، ومازال ما واضحاوضعية دياهم، واش هما باقين موظفين تابعين للوظيفة العمومية، ولا هما ولاو في القطاع الخاص أو في الشبه العمومي؟ ما واضحاوضح الأمور.

ودائما باش ننجحو شي سياسة كيفما كان نوعها، خاصنا التشاور مع الفرقاء الاجتماعيين لإنجاح الإستراتيجية اللي كتعملوها، السيد الوزير.

فيما يتعلق بالجهوية، طرحنا في السؤال ديانا، أشنو هي وسائل المراقبة على الموانئ ملي غادي تولي عندنا الجهوية المتقدمة، خصوصا وأنه ذيك المصلحة ديال مراقبة الموانئ اللي كانت على الصعيد الجهوي تحيدات وبقات يالاه مديرية الموانئ على صعيد الوزارة، ما كاينش الآن، إلا ولات الجهوية ما غايقاش عندنا المراقبة ديال الموانئ.

المستقبل أيضا ديال الموانئ على الصعيد الدولي أتما تكلمتو، السيد الوزير، على إرجاع مكانة المغرب فيما يتعلق بالموانئ وكذا، فالآن الموانئ على الصعيد الدولي تسير بطريقة مستقلة (Autonome)، فين احنا في المغرب واحنا مازالين لحد الساعة نتعثر، واش احنا قادرين؟ لأنه غدا ولا بعد غدا غيولي تسيير الموانئ على الصعيد الدولي مستقل، وفيه هي التنافسية ديال الموانئ ديانا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وأخيرا سنستمع إلى تعقيب فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فليفضل أحد أعضاء الفريق.

المستشار السيد عبد الإله حفزي:**شكرا.**

أود في البداية أن أتقدم بالتحية للإخوة للجميع، وأخص السي عزيز رباح بتحية مشفوعة بالشكر نظرا للمجهودات التي يبذلها من أجل الارتقاء بالشراكة في تدبير القطاع، خصوصا مع القطاع الخاص والاتحاد العام لمقاولات المغرب ووزارة التجهيز والنقل، إذن شكرا له.

في نفس الآن نسجل بارتياح حقيقة المجهودات التي بذلتها الدولة بصفة عامة، هاذ 15 سنة الماضية في مجال البنيات الأساسية والتجهيزات التحتية للموانئ، والتي خلاتنا أننا نفتخرو بالتصنيف العالمي المغرب اللي كان 88 دوليا وأصبح 15 الآن، إذن هذه مسألة نفتخر بها، وأنا غادي معك السيد ..، ومتساق معك أنه لو أن بذلنا مجهودات إضافية لكان خصوصا على مستوى الخدمات لو واكب هاذ المجهودات في التجهيزات الأساسية لوصلنا إلى تصنيفات، لأن اليوم (Doing Business) مثلا في مجال الخدمات المقدمة على صعيد الموانئ، ولو أنه كان (PortNet) فكيفي أنه التصنيف الذي لا يرقى إلى طموحات الفاعلين في هذا المجال.

وكنعطي بعض الأمثلة، خصوصا على صعيد "ميناء طنجة المتوسط"، واليوم هناك شلل على صعيد ميناء الدار البيضاء، طوابير واكتظاظ ديال الشاحنات، يعني أنا لاحظتها اليوم شخصا، شخصا اليوم، فمن جراء أنه كنفهمو أنه يكون هناك سياق أمني، هناك إلزامية ديال أن المرور عبر السكاكيات إلا أنه لا يتواجد وللأسف ما كاينش سكاكيات بما فيه الكفاية، فهنا كنعطلك منكم أنكم في القريب العاجل أنكم تداويو هاذ المسألة.

في المسألة الثانية هي المسألة الخاصة بالرسوم المطبقة على استيراد البضائع وعلى رسو السفن، فهنا كنعطن بأنه فيه تناقض مع الإستراتيجية اللوجيستكية اللي كانت أنها تهدف إلى تقليص التكلفة اللوجيستكية من 20 إلى 15% كما حددها البنك العالمي.

إذن المسألة الثالثة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار.**

الآن الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات، في حدود ما تبقى له من المدة الزمنية، فليفضل مشكورا.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

أعتقد في ما يتعلق بالخدمات، أنا قلت في الكلمة ديالي بأنه حجم الاستثمارات للبلاد ديالنا، بالنظر إلى الإمكانيات المالية حجم كبير جدا، إمكانياتنا المالية معروفة، متوسطة، هاذي بلادنا لكن الحمد كاين البركة، وكاين إرادة لدى الدولة ولدى الحكومة أن نستمر في الاستثمار في الموانئ من خلال الميزانية العمومية، إن شاء الله في المستقبل بشراكة مع الجهات،

وخاصة ونحن نتوجه يعني إلى هذه الجهوية حتى في التدبير، ثم أيضا في شراكة مع القطاع الخاص، أعتقد إن شاء الله، الاستثمارات في مجال موانئ غادي يمشي إلى أقصى حده وخاصة أنه هناك الحمد لله اقتناع بالنموذج الاقتصادي المغربي، 20% سنويا كتراد الاستثمارات الأجنبية، وهناك اليوم إقبال من طرف كثير من الشركات للاستثمار في البلاد ديالنا.

في مجال الخدمات، أتفق معكم، لذلك كما في علمكم، أنه أطلقنا جميع هذه القراءات الجماعية، الدراسات حول تنافسية الموانئ، وحددنا فين كاين مواطن الخلل، أطلقنا أيضا الدراسة والآن عندنا النتائج ديال هاذ 10 سنوات ديال الإصلاح المينائي باش ندخلو إلى مرحلة ثانية، درنا لجنة ديال (Les surestaries) ديال تأخر البواخر أو (Conteneurs) واخذنا قرارات في ميناء الدار البيضاء وفي ميناء المحمدية اللي فيها استثمارات وفيها أيضا إعادة ديال الهيكل، لكن بطبيعة الحال اتخذ القرار أن نراقب تقريبا كل شيء، أتم تعلمون أشنو هو السبب؟ البلاد ديالنا، البلاد الحمد لله تحتاج إلى مزيد من المراقبة، يعني وهاذ الشيء علاش كاين الأمن الحمد لله في البلاد ديالنا، غيكون عندو واحد الأثر ولكن اخذنا قرارات، مثلا وقع هذا الأسبوع المرسوم ديال 24 ساعة على 24 ساعة، من بعد ما كنا كنشغلو 16 ساعة على 24 ساعة، الآن وقع من طرف وزارة المالية والوظيفة العمومية باش نشغلو 24 ساعة ونكسبو 8 ديال السوايح، إلى كسبنا 8 ديال السوايح، إن شاء الله، غادي يكون هناك نوع من الراحة نسبيا، هذا فضلا عن الاستثمار اللي وقع في (Tanger Med) لا بالنسبة للاستيراد والتصدير ولا الاستثمارات الآن اللي كاينة في الدار البيضاء باش يمكن لنا نوسعوا الآليات ديال المناولة، إلى غير ذلك.

نبغي نقول أيضا في الموانئ ديال الترفيه، هذه سياسة لا بد أن تكون، ما يمكنش تكون سياحة بلا موانئ ديال الترفيه، لا الموانئ القديمة اللي كنعالجوها ولا الموانئ الجديدة اللي طلقنا فيها طلب عروض، وكنتمو إن شاء الله أننا ننجحو فيها.

(Nador West Med) علاش تأخرنا؟ أنه كانت واحد النموذج قدمناه سابقا، فبتعليقات سامية إعادة الدراسة ديال باش يكون طموح مثل ما هو طموح الميناء ديال طنجة، هاذ الشيء علاش تأخرنا، والآن راه طلب عروض الآن وغادي نختارو الشركة باش تقوم بالإنجاز، سيدي إفني، أنا قلت لكم 75% ديال الإنجاز، ولكن الشركة مع الأسف يعني دارت (Faillite) ماشي فقط غير في الموانئ دارت (Faillite) حتى في مجالات أخرى، وبالتالي كان طلب عروض جديد باش يمكن لينا نستمر.

نجي إلى النقل البحري، هذا النقل البحري بطبيعة الحال، أتم تعلمون التاريخ هو الأزمة ماشي وليدة اليوم، الأزمة هي لأنه كان واحد الوقت الدولة اخذت قرار أنها ما تخرج كاع من النقل البحري، اخذت قرار باش

نضمنو للمغرب أنه يضمن التصدير والاستيراد ديال ما هو إستراتيجي على الأقل 30% ولا 40% يقوموا بها المغاربة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلًا.

والآن سننتقل..

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

.. في ما يخص قضية الموارد البشرية، تنخبر بأن المؤسسة اللي تيحضر فيها النقابات في المجلس الإداري هي (L'ANP²) تيحضروا النقابات اللي تيمثلوهم تيحضروا معنا، احنا تيحضروا معنا، هنا.. رئيس المجلس الإداري، تيحضروا معنا، والآن في المفاوضات الأخيرة ديال النظام الأساسي باش يمكن لنا إن شاء الله.. ما عندنا ما نديرو راه مفاوضات، أتم تعلمون المفاوضات ماشي ساهلة، النقابات ماشي ساهلين والإدارات ماشي ساهلين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن الآن سننتقل مع السيد الوزير من القطاع المينائي إلى القطاع الطرقي مع السؤال الذي تفضل بطرحه الفريق الحركي، فليفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواني المستشارين المحترمين،

إن الحديث عن وضعية الطرق بالعالم القروي وعن الإنجازات التي قامت بها الحكومة في هذا المجال، يجعلنا اليوم نؤكد لكم بأن المواطنين لازالوا يعانون من ضعف البنيات الطرقية وخاصة في فصل الشتاء، حيث تبقى بعض القرى والداوير في عزلة تامة، فحتى الأطفال يستحيل عليهم الوصول إلى مدارسهم.

الأمر الذي يجعلنا نسألكم، السيد الوزير:

ما هي إستراتيجية الحكومة لفك العزلة عن العالم القروي، خاصة المناطق المتضررة من الفيضانات السنة الماضية؟

وكيف ستعامل الحكومة مع الجهات في وضع تصور لتحديد الأولويات مع الجهات اللي تخلفات دابا السيد الوزير؟ رغم أن هذا السؤال كان عندنا كنا دايرينو قبل ما نجلسو معكم في اللجنة.

شكرا السيد الوزير.

تحرروا وتخرج، فإذلك خرجت (L'OCP¹) من (Marphocean) يعني لاعتبارات تاريخية، إلى بعينوا تديروا لها قراءة، أكيد كل واحد يتحمل المسؤولية، جميع الفرقاء يتحملوا المسؤولية، وقررت أنها تخرج من (COMANAV) وبعنا (COMANAV).

ثم أيضا امشات أن هاذ الشيء يتعامل فيه القطاع الخاص، القطاع الخاص وقع ما وقع 2008-2009 الاستدانة أكثر من اللازم حصل ما حصل.

لما تيكون عندك القطاع العام تخرج منو وتيمشي للقطاع الخاص، ولما القطاع الخاص تيفشل، راه ليس سهلا، لأنه كين واحد الإشكالية نفسية (psychique) باش تعالج.

فكان لا بد من هاذ الدراسة اللي اخذت لنا تقريبا 3 سنوات واللي الآن كين خلاصات، واللي يمكن ليا نقول لكم القطاع الخاص مقتنع أنه لا بد أن يستثمر في النقل البحري البضائع والمسافرين في جميع الجهات، وأن الدولة فقط خاصها دير الإطار القانوني اللي تيشجع الاستثمار، واحنا نشوفو مع الناس ديال المالية باش نشوفو بعض الإشكالات الجبائية اللي دارتها واحد العدد ديال الدول، احنا راه معهم في مفاوضات بحال نخلصو (Taxe tonnage)، بحال واحد العدد ديال الأمور.

هاذ القضية ديال الزيادة شي شوية فقط باش نشجعو الاستثمار، ولكن إلى كانت مضرة احنا مستعدين نديرو العملية ديال التقييم ديالها، وإن شاء الله احنا ما عندناش مشكل.

غير باغي نخبر بأنه عندنا 38 ميناء في البلاد ديالنا، 13 تجارية، 19 الصيد البحري، و6 ديال الموانئ ديال الترفيه، ولكن أهم الموانئ هو الميناء ديال طنجة والميناء ديال الدار البيضاء والميناء ديال أكادير والميناء ديال الحرف الأصفر.

فقط هاذي مناسبة ما تبقى من الوقت المغرب تخلص، ما غنتكلمش على نقل المسافرين اللي فيه ملايين ولا هذا سوق، سوق، سوق. درنا طلب عروض، جاونا شركات، أغلب هذه الشركات لم تكن في المستوى، ما عندنا ما نديرو ما يمكنش نستمررو معها.

الآن نحن في المفاوضات باش عاود ثاني نشجعو المغاربة من خلال شركاتهم باش يستثمروا في هاذ النقل، وهي حرفة ليست بسهولة، راه الفلوس كايينة عند المغاربة ولكن راه ما شي ساهلة باش تمشي لهاذ المجال، ولا سيما بعد هاذ التجربة التي حصلت، الناس متخوفين.

ولكن الحمد لله نحن في آخر المطاف ديال المفاوضات نتمناو إن شاء الله ننجحو بها.

لكن نبغي نقول المغرب تخلص أكثر من 20 مليار ديال الدرهم باش يستورد ويصدر البضائع ديالو، فأشنا هي هاذ الإستراتيجية؟ كيفاش

² Agence Nationale des Ports

¹ Office Chérifien de Phosphates

الآن التعقيب للفريق الحركي، فليفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بدوري أشكرك السيد الوزير لأن في الحقيقة هذا مجهود جبار تقومون به على الصعيد الوطني، والتي في الحقيقة كان معكم حوار في اللجنة وكان حوار مثمر، وطلبنا منكم وأعطيناكم عدة ملاحظات على بعض الطرق، خاصة بعض الطرق ديال اللي تقطعوا في الفيضانات ديال 2014 في شهر 11.

لهذا، السيد الوزير، احنا فخورين لأن في الحقيقة وصلتنا بأنه أعطيتوا التعليمات ديالكم للمراكز الجهوية والمديرين في المنطقة باش.. خاصة ذاك السياج ديال القنطرة ديال واد تانسيفت والطريق الرابطة ما بين خميس ولاد الحاج وهذا، هذا من جهة.

من جهة أخرى، السيد الوزير، احنا اللي تنبغيو نطلبو منكم هو هاذوك الناس اللي هما شركاء ديالنا وخاصة دابا الجهات، راه كين واحد العدد ديال الاعتمادات اللي تعطت، ولكن واحد العدد ديال الجهات وواحد العدد ديال الجماعات ما اعطاتش المساهمة ديالها فهذاك المخطط اللي هو كنا طموح، وكنا بغيناه يكون في المستوى المطلوب.

ولهذا، السيد الوزير، احنا بغيناكم تلحوا على هاذ الناس باش يعطيونا، كين عندنا واحد النقطة سوداء، السيد الوزير، اللي هي من 2008-2009 بإقليم الدريوش.

إقليم الدريوش اللي هو عرفته كله هو هذا الإقليم مجال قروي، ولهذا، السيد الوزير، احنا بغيناكم واحد (Point noir) اللي كايته في وسط المركز، إذا كان ممكن، السيد الوزير، باش تعطيوها واحد العناية وعناية خاصة.

كذلك، السيد الوزير، درعة-تافيلالت، درعة-تافيلالت فيها شي مشاكل، وراه كانوا طرحوها الإخوان في اللجنة، ولهذا احنا كيف ما قلتوا، السيد الوزير، واحد الاعتمادات مهمة تتوصل للملايير ديال الدراهم باش غير على قبل هاذ الصيانة، وخاصة إلى بغينا نفتحو طرق أخرى.

ولهذا، السيد الوزير، احنا نشكركم من هذا المنبر، والله يعاونكم على هاذ المهمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن الكلمة الآن في إطار التعقيب للسيد الوزير في حدود ما تبقى له من الوقت.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

بسرعة، أنه كين واحد المقاربة كيقوموا بها الجهات، طبيعي الآن غندخلو

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والآن فليفضل السيد الوزير للجواب على السؤال المطروح والذي كان يتمحور حول الطرق بالعالم القروي، فليفضل مشكورا.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

طيب، هذا من المحاور اللي تنظن هو نفسه خاصو جلسة، الطرق في العالم القروي أو البرنامج.

يمكن ليا نخبركم قبل ما نتكلم أشنو تديرو، أنه في إطار البرنامج المندمج الحكومة قررت أن يكون للعالم القروي برنامج مندمج، دارت وزارة، فوزارة الفلاحة للتنسيق، دارت لجنة وزارية يرأسها السيد رئيس الحكومة ودرنا برنامج مندمج بدل ما يشي كل قطاع بوحده قلنا يدار برنامج مندمج استفادة من البرامج السابقة اللي كانت تدارت.

هاذ البرنامج المندمج 55 مليار، الطرقات غيحتاجو فيه 36 مليار ديال الدرهم، باش تعرف شحال دار فيه، وحددنا هاذ الشي مع المنتخبين، في علمكم الزيارات اللي تقامت بها العمل اللي قاموا بها السادة العال، وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة وحددنا في نهاية المطاف واحد 32 ألف كيلومتر، 32 ألف كيلومتر للمرحلة المقبلة اللي هي تم العالم القروي، فيها جزء من الطرق الإقليمية اللي هي عندها دور فيما يتعلق بالعالم القروي، فهادي فيها تقريبا واحد 36 مليار ديال الدرهم وغادي نبدأو نتجزوها وفقا للأولويات اللي تكلمتوا عليها ومع (en parallèle) يعني بالإضافة إلى إتمام البرنامج الثاني اللي باقي لينا فيه بعض الالتزامات ديال بعض الجماعات، وأيضا البرنامج ديال التأهيل الترابي اللي تيهم 22 إقليم اللي أيضا غادي تتموه إن شاء الله في 2015، فهذا كله باش يمكن لينا نستجبو.

بالنسبة للأضرار ديال الفيضانات كما في علمكم الأضرار كبيرة جدا ولكن يمكن لي نقول لكم مع وزارة الداخلية وخاصة من خلال الصندوق ديال الكوارث الطبيعية أنه استطعنا نحددو أشنو هو الأنواع ديال التدخل، يمكن ليا نقول لكم مثلا، يعني اسمحو لي نعطيكم بعض الأرقام فيما يتعلق بالفيضانات، أنه ل2015 حددنا لها تقريبا 80 مليار ديال السنتم، 778، لأنه احنا محتاجين نصلحو 240 قنطرة، 239 بالضبط، و190، 189 مقطع طرقي، هذا كلفنا الكلفة ديالو تصل إلى 3.5 مليار، ماشي فقط غادي نعالجوها غادي ترجع كيف ما كانت، راه احنا رجعنا الناس تيدوزوا، بغينا نعالجوها، اللي غنظلعوها للطريق اللي غنظلع، القنطرة اللي غنظلع، وهاذ الشي درنا برنامج ديال 3 سنوات إن شاء الله بالنسبة لهذه المقاطع اللي تعتبرها أنها مقاطع مهمة وعندها دور يعني كبير جدا على مستوى التواصل في العالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الانسجام والتناغم بين مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية، وتعزيز المقاربة التشاركية مع كافة الفعاليات الأساسية المغربية، وإرساء إستراتيجية إعلامية عمومية لتأمين الروابط بين الأجيال الجديدة. الشيء الذي يقتضي تعزيز التواصل للتعريف بالمساطر القانونية والقضائية ووضع آلية للرصد واليقظة.

لنا نسائلكم، السيد الوزير، ما هو البرنامج الذي أعدته الوزارة من أجل المواكبة القانونية والإدارية لمغاربة العالم أبناء الجالية المقيمين بالخارج؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الآن سنستمع إلى جواب السيد الوزير، فليفضل مشكوراً.

السيد أنيس برو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هاذ السؤال.

حقيقة وضعت الأصعب على إحدى النقط الأساسية في علاقتنا مع المغاربة، بطبيعة الحال هناك ما يتعلق بالخدمات الإدارية، ما يتعلق بالطلبة دياهم في المجال القانوني.

ولكن المسألة الأساسية هي مسألة تواصلية، أولاً باش المغاربة ديانا يعرفوا أشنو هي المساطر اللي عندنا؟ باش قبل ما يجي للمغرب، إلى كان عندو شي مصلحة أنه يقضيا يعرف أشنو خاصو باش يقضيا باش ما يضيعش ذاك الوقت ديال العطلة ديالو، بطبيعة الحال، في ردهات الإدارة، هذا سؤال أساسي.

بطبيعة الحال، كيفاش تتغلبو على هاذ الإشكالية باش لما يجيوا المغاربة هنايا يستافدوا أكبر استفادة من المقام دياهم، ويقضوا المآرب دياهم، في هاذ المجال، في هاذ السنة هاذي، كان منشور ديال السيد الرئيس الحكومة باش يتفتح شبك وحيد على صعيد كل المؤسسات، كل الولايات، كل العمالات، هذا كيظهر لي خطوة جد مهمة.

النقطة الثانية كتعلق بطبيعة الحال باللجان القطاعية، عندنا مع كل القطاع قطاع، عندنا لجنة مختلفة مع وزارة العدل، كنتطرقو للمشاكل اللي كنهم المغاربة ديانا في الخارج، وبالتالي هناك ما يتم الإجابة عنه عن طريق منشور أو عند طريق تعديل في القوانين، إلى غير ذلك يعني من الاجتهادات.

هناك كذلك فيما يتعلق بالمداومة، وهاذ الشيء كذلك تم تحقيقه خاصة في العطل.

كذلك استعمال التكنولوجيات الحديثة، وهاذ الشيء عن طريق الموقع الإلكتروني ديال الوزارة يمكن لهم يطالعوا وقبل ما يجيو كل ما خاصهم يديروا باش ملي يجي هنا يستغل الوقت ديالو.

في شراكة مع الجهات، كنا داخلين، دخلنا في النقل الجوي، دخلنا في الطرق، دخلنا في واحد العدد.

ولكن الآن غمشتي أكثر نظراً للصلاحيات اللي تعطت للجهات، وأول جهة غتنظم أعتقد أيام دراسية وبدات بالبنيات التحتية والنقل، هي الجهة ديال درعة تافيلالت، غادي نكونو معهم إن شاء الله الجمعة والسبت، نقول لهم أشنو درنا؟ وأشنو باغيين نديرو؟ وأشنو هو المقترحات بالنسبة إن شاء الله للمستقبل في كافة المجالات، النقل الجوي، اللوجيستيك، الطرقات، القناطر وأيضاً المقالع.

إقليم الدريوش، متفق معك، مثله مثل الأقاليم التي تعلمون أحدثت مؤخرًا أو كانت جبلية، يمكن ليا راه قلت لكم الأرقام أعطيناها لكم ولكن نعطيوها حجم الاستثمارات اللي قامت بها الحكومة في أربع سنوات، إلى أضفنا هاذ السنة اللي بقات 5 سنوات، يمكن ليا نقول لكم تضاعف مرحلتين.

هذا التزام كتحاولو نوزعوه بنوع من العدالة على المشاريع التنموية في البلاد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والشكر كذلك مرة أخرى موصول لكم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

والآن ننقل إذا سمحتم إلى القطاع الموالي وهو يتعلق بسؤال آني كذلك قد وجه إلى السيد وزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة حول موضوع المواكبة القانونية والإدارية لمغاربة العالم المقيمين بالخارج، وقد تقدم به الفريق الاستقلالي، فليفضل أحد.

المستشارة السيدة مينة عفان:

السيد الرئيس،

واقبلا السيد الوزير غير موجود، ما كاينش التعمير.

السيد رئيس الجلسة:

فليفضل أحد أعضاء الفريق الاستقلالي ل طرح السؤال.

المستشارة السيدة مينة عفان:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

في إطار التجاوب مع التطلعات المشروعة للمغاربة المقيمين بالخارج، التزمت الحكومة بتحسين الحكامة بما يمكن من تطوير الأداء العمومي وتحقيق

تخفيض 40% من التعويضات بهولندا"، فليفضل أحد أعضاء الفريق مشكورا من أجل طرح السؤال.

المستشار السيد مبارك جميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

الأخوات والإخوة المستشارين،

السيد الوزير، نضع بين أيديكم سؤالا حول التدابير التي اتخذتها الحكومة فيما يخص تخفيض 40% من التعويضات الخاصة بالأيتام والأرامل بهولندا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن جاء دور السيد الوزير للتعقيب على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هذا الموضوع قد أسأل كثيرا من المداد، وكان واحد الدور كبير جدا للجمعيات ديال المغاربة في هولندا، وكلنا نتذكر في 2012 لما الحكومة الهولندية وضعت واحد القانون باش تخفض ب 40%، راه منذ ذلك الحين بدأت المفاوضات مع الحكومة الهولندية، تقريبا 3 سنين، 4 سنين ديال المفاوضات، وما غاديش نتكلم على الجانب ديال الأحكام، لأن كما كان الحال هناك استقلالية ديال القضاء، لا في المغرب، لا في هولندا، لا في عديد من الدول.

اللي يمكن ليا نقول لكم، وصلنا للصيغة شبه نهائية، شبه نهائية ديال واحد الاتفاق مع الحكومة الهولندية، اللي النقطة الأساسية بأنه اللي عندو شي حق، اللي كيستاهل شي حق ما غاديش يتقاس، اللي غادي يتقاسوا في المستقبل هما المستفيدون الجدد، وهاذ الشي كذلك وفق بعض الشروط اللي وضعناها في هذا الاتفاق.

شكرا .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن الكلمة لأحد أعضاء فريق العدالة والتنمية للتعقيب على ما جاء على لسان السيد الوزير.

إضافة، طببعة الحال، إلى اللقاءات المباشرة، إضافة كذلك إلى العمل اللي يتقوم به المجتمع المدني ديال المغاربة ديالنا في الخارج، اللي هما نسيج نشيط جدا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذا فيما تبقى من الوقت الكلمة لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي للتعقيب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

في الحقيقة، السيد الوزير، أولا احنا ما يمكن لنا إلا نزيدو نحفزو ونزيدو نشجعو باش نتواصلو أكثر مع العمال ديالنا في الخارج، نظرا للأهمية والجانب الاقتصادي أكثر.

غير أن الذي يحز في النفس هو أننا كنشوفهم كيتعدبوا شي عذاب اللي يمكن لنا نحفضو عليهم.

وفي خلال الجواب ديالكم، راكم أشرتبوا أن هناك عناية فيما يخص التأطير والتوجيه والمساعدة، غير كتمناو تبذلوا مجهودات أخرى إضافية، خاصة في الناس حملة المشاريع، هاذ الناس كيتبها وربما كيتم عليه واحد النوع ديال الغبن في إطار التأطير أو النصب، لأنهم تيجيو بواحد الفكرة من الخارج، كاي واحد الشوية نسبية ديال الجديدة، هنا تيتلاعبوا بهم بعض المصالح لأن هما تيتقاوا ضايعين.

فالفريق الاستقلالي الهدف تناعو من هذا السؤال هو إثارة الانتباه للحكومة للمزيد من العناية، للمزيد من الضبط، لأن هاذ الناس عندهم واحد الأهمية كبيرة، خطابات سيدنا الله ينصرو متعددة اللي كيغطيهم واحد الأهمية، فاحنا خاصنا بسؤالنا ماشي بنخسو العمل ديالكم، حاشي لله، ولكن نحفزوهم وننبهو أنهم هناك عدة شكايات كتتوصلو بها وكنلمسوها، من التذاكر، من المشاكل الاجتماعية البسيطة.

وملي قلتبوا لنا الشباك الوحيد، فهاذ هو اللي تيمنا، أنه تكون شبايك في الأقاليم وفي الجهات اللي كنعنتي بالشؤون ديال العمال ديالنا بالخارج، باش نحبو لهم أولا البلاد ديالهم أكثر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق العدالة والتنمية بدوره قد تقدم بسؤال آني للسيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة حول موضوع "الضرر الحاصل في

ولكن اللي أساسي أننا نواصل دائما وأبدا والدور ديال المسؤولية ديالنا هو الدفاع عن الحقوق ديال المغاربة ديالنا أيما وجدوا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على إسهامكم القيم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى القطاع الموالي ودائما مع فريق العدالة والتنمية، حول سؤال آخر يتعلق بتعرض القطارات لممارسات غير قانونية من قبل المواطنين، وهذا السؤال موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل، فليفضل أحد أعضاء الفريق مشكورا لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تتعرض القطارات أحيانا وفي بعض المسارات للرشق بالحجارة، كما تسجل على متنها بعض عمليات السرقة والاعتداء تستهدف الركاب. لذا نسألكم السيد الوزير المحترم:

ما هي الإجراءات التي اتخذتموها أو ستخذونها لتأمين شروط سلامة القطارات، وكذا ضمان حماية المسافرين على متنها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الآن فلنستمع جميعا إلى جواب السيد الوزير، فليفضل مشكورا.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل

واللوجيستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على طرحكم لهذا السؤال.

وأفيد أن الوزارة باهتمامها بالمسألة ديال الأمن وديال السلامة فيما يتعلق بالقطارات، وأنا تحيي فيكم الطرح لهذا السؤال، لأنه في كثير من الأحيان القطارات لا يشار إليها ولا يسأل عنها إلا فيما هو سلمي وفي التأخرات وفي الجودة ديال الخدمات.

أتم اليوم، بالفعل تضعون يديكم على محور آخر، بالفعل لا يقل أهمية عن التأخر ديال القطارات، اللي هو السلامة ديال المواطنين اللي تتركوا في القطارات وأيضا الأمن.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير عن التوضيح.

لكن المستجد، السيد الوزير، كما تعلمون فهذه النقطة بالضبط، هو أنه مؤخرا صدر حكم قضائي ابتدائي طبعاً فهذا الملف، على أساس أنه جزء من الناس أو الأرامل والأيتام اللي رفعوا دعاوي قضائية، سواء عند البنك الاجتماعي الهولندي كشكايات أو التجاؤ للقضاء، ففعلاً غيستأفدوا من المستحقات ديالهم والتعويضات بأثر رجعي.

في حين أنه من لم يقدم الشكاية أو قدمها ورفضت أو لم يلجأ للقضاء، فهذه الفئة وفق منطوق الحكم الابتدائي سيحرم من هذه التعويضات، رغم أنه نجد بأن هناك مراسلة للحكومة الهولندية في الموضوع، للبرلمان الهولندي، تؤكد فيه التزامها بأنها ستسعى طبعاً تمكين هؤلاء المتضررين والمتضررات من حقوقهم المشروعة.

في هذا الإطار، السيد الوزير، نلتبس من خلال هاذ السؤال من الحكومة أن تستمر للدفاع عن حقوق هاته الفئة التي طبعاً تحتاج لكامل الدعم وأن تقف بجانبها.

كما ننم، طبعاً، ما أشار إليه السيد الوزير بتحرك المجتمع المدني ومن بينها طبعاً "مؤسسة هولندا لمساعدة العائدين" اللي بذلت مجهود، ولكن نلتبس من الحكومة، طبعاً، أن تستمر في الدفاع عن هاته الفئة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن الكلمة للسيد الوزير للتعبير.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

غير باش نوضح هاذ الأمر هذا هو أمر تقني محض، حيث أن الطعن في القرارات اللي تكلم عليهم السيد المستشار المحترم ديال بنك الضمان الاجتماعي الهولندي، يستلزم تقديم شكايات في أجل لا يتعدى 6 دالأسابيع منذ تطبيق الاقتطاعات، وهو الأجل الذي لم يجترمه عدد من المستفيدين، عكس البعض الآخر منهم.

هاذ الحكم صادر عن القضاء الهولندي، وكما تعرفون فهو مستقل تماماً عن المؤسسات التنفيذية والتشريعية الهولنديتين، وعن ما يدور في فلكهما بخصوص مراجعة اتفاقية 1972 للضمان الاجتماعي.

بالنسبة للرسالة التي وجهتها الحكومة الهولندية إلى البرلمان الهولندي، في هذا الصدد لا يمكن أن يكون لها أدنى أثر باش نكونوا واضحين، عندنا تأثير في قرار القضاء ولكن نقول لكم كذلك هناك بما أن هذا حكم ابتدائي، فالعديد قد استأنف هذا القرار لدى المحاكم الهولندية.

ثم أنه هاذي فرصة لنشير ضرورة عدم الاقتصار على هاذ المحور التقليدي بالسكك الحديدية، للأسف أنه لم يتم توسيع الشبكة لتشمل مناطق أخرى بل أنه تم انكماش الشبكة، نحن مثلاً في إقليم تاونات نستحضر بكل أسف أنه القطار كان يصل أثناء المرحلة الاستعمارية لمركز ورتزاغ وعين عايشة وتاونات، ولم يعد هناك حتى، لم يحتفظ بالشبكة التي كانت قائمة حتى كموروث تاريخي.

ثم نسجل أيضاً، عدم انتظام القطارات في أوقات الانطلاق، بل أن حتى الأوقات المضمنة في الموقع الإلكتروني أوقات غير مطابقة للحقيقة. ثم أنه نسجل أيضاً واحد النوع من الاكتظاظ الذي يسجل في بعض الأحيان، خاصة في الدرجة الثانية، التي يتم نقل المسافرين في ظروف تقريبا لا إنسانية، وأنا شاهدت على هذا الأمر.

لنتمس في الأخير الرفع الإضافي من مستوى الحكامة في تدبير المكتب وضمان شروط الراحة والسلامة للمسافرين، وبضرورة التعامل التفضيلي لبعض الفئات الاجتماعية، خاصة الطلبة وذوي الاحتياجات الخاصة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب، فليفضل مشكوراً.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بالفعل، أنت استفتدت من طرح السؤال التي مرتبط بالأمن والسلامة ومشيتي لجميع الإشكالات التي هي مطروحة في المجال ديال النقل السككي، فلن يتاح لي أن أجيب.

ولكن الجزء المرتبط بالجودة والخدمات نحن نشغل على أساس أنه يكون برنامج سنوي حقيقي للرفع من مستوى الأداء الجودة وديال الخدمات، وإذا لاحظتو منذ البارحة كان إعلان على بعض التخفيضات المرتبطة بخمسة ديال الفئات ديال البطاقات، إلى آخره والتي تنصب في جزء من الشق ديال السؤال ديالك التي هو الجوانب الاجتماعية.

لكن، التي من خلال طرحك السؤال نبغي بالفعل نوجه نداء لجميع المستعملين أو غير المستعملين وفي الكثير من الأحيان اللذين يقومون بهذه الأعمال التخريبية أساسا هم من غير المستعملين ديال هاذ القطارات، أو في بعض الأحيان يكون هناك إشكالات مرتبطة ببعض المناطق التي تكلمتو عليها التي هي نقط سوداء، التي احنا اليوم دايرون فيها ونازلين فيها بالنقل ديالنا على أساس ما تقاش هاذ النقاط السوداء.

لكن نداء من خلالكم للمواطنين بالفعل على أنه ما هو مشترك للمغاربة

هناك مخطط مديري للأمن وللسلامة الي دايرو المكتب، والتي كان الدور ديالو الأساسي هو تقييم الخصائص الحاصل في المجال ديال الأمن والسلامة، والتي أيضا طرحنا فيه ثلاثة ديال محاور رئيسية:

هناك المحور ديال ضمان الأمن ديال أولا القطارات، ولكن أيضا ديال المحطات وديال المنشآت، وهذا فيه العديد من الإجراءات سواء كانت إجراءات ديال البنية التحتية ولا ديال الكاميرات ولا ديال مراقبة التسلل، والتي تنديرو التقييم ديالو كل سنة، والتي تبين على أنه الآن يجب أن يعاد النظر فيه من حيث التثبيت الإلكتروني ديال الكاميرات وغيرها.

عندنا شق ثاني التي هو اليوم المكتب بالسكك الحديدية تيشوف على أنه خاصو يكون عندو واحد الهيئة مركزية، التي تكون وسيطة بين الجهاز ديال الأمن الوطني وبين المكتب الوطني للسكك الحديدية.

اليوم نحن نشغل مع الإخوان ديال الأمن على أن يحدث هاذ المركز الوطني الوقائي للأمن والسلامة السككية، التي غيكون هو الوسيطة بين (L'ONCF³) وبين الأمن الوطني.

وكاين المسألة الثالثة والتي تنعدها، هو أننا أنشأنا مهمة ديال الأمن والسلامة الطرقية داخل المكتب، هي مهمة بمعنى أنها قطاع مؤسسي مستقل التي تيشغل على هاذ الجوانب الأمنية وديال السلامة الطرقية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن جاء دور أحد أعضاء فريق العدالة والتنمية للتعقيب أو للرد على ما جاء في جواب السيد الوزير.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

طبعاً نحن في فريق العدالة والتنمية أولاً نتمن مجهودات الحكومة الرامية إلى استدامة هذه الخدمة العمومية لما لهذه وسيلة النقل من آثار ايجابية، وحجم المسافرين اللذين تتكلف بتقلهم.

كما أن هذه الوسيلة هي صديقة للبيئة وآمنة، وأنها تسجل لحسن الأقدار أقل نسب دالحوادث، ربما على المستوى العالمي.

هذا لا يجعلنا نفوت فرصة إثارة أن هناك نقط سوداء حقيقية على مستوى شبكة السكك الحديدية، وهي معروفة أصبحت معروفة لدى الخاص والعام، وهاذ قضية رشق الحجارة، أنها أصبحت شبه يومية، أنا كنت شاهداً على ثلاث وقائع في ظرف تقريبا أسبوعين.

³ Office National des Chemins de Fer

ومدينة تامسنا معنية ببرنامج قدره 537 مليون درهم من أجل إعطاء هاذ النفس الجديد، المدينة ديال تامنصورت عندها برنامج فيه مليار و400 مليون درهم من أجل أن تتقدم، بالطبع هناك بعض النقط العالقة بالنسبة لتامنصورت على وجه الخصوص المحطة ديال معالجة المياه، وسنعمل على تجاوز هاذ الموضوع، وكذلك النقل السريع بالنسبة لمدينة مراكش.

كما قلتم هناك مدن عديدة أخرى، ما يتعلق بالتدبير المباشر ديال وزارة السكنى، هناك كذلك الحياطة اللي الآن دخلنا في برنامج بتشاور مع الجهة من أجل إعطاءها نفس حقيقي ومنطق، وما نطرحوش في الأخطاء اللي طحنا فيهم في تامسنا وتامنصورت، والشرفات كذلك اللي معنية كذلك بالبرنامج.

وهناك عدد من المدن اللي هي معنية ببرامج أخرى ولكن تابعة لمؤسسات أخرى، المكتب الشريف للفوسفاط، صندوق الإيداع والتدبير، إلى غير ذلك.

وكلها استفادت من التجارب الأولى على أساس أنها اليوم تحترم المراحل وما كتحرقش الأشواط اللي كتؤدي إلى اختلالات عديدة.

هناك جوج دالمشاكل اللي مطروحة في تامسنا، وهي المشكل ديال شركة مغربية وحدة أخرى أجنبية، أبشر الجميع بأنه هاذ المشاكل كان عندي اجتمع اليوم مع الجمعيات وحلينا أساسها، واليوم نتجه نحو الحل من أجل إرجاع الساكنة المعنية إلى الملك ديالها إن شاء الله في أقرب وقت ممكن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن جاء دور الآن أحد أعضاء الفريق للرد على الجواب أو للتعبير على الجواب، تفضل آ السبي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

في الواقع الهدف من هذا السؤال هو أن في الواقع تعاود هاذ السؤال، اللي يمكن العام اللي فات يمكن كنت طرحت عليكم هاذ السؤال، إذن مزيان، الخير خيرين.

في الواقع كان الطلب ديال الشركات اللي كانوا في تامسنا، إذن الجواب ها احنا حصلنا عليه، لأن المشاكل الآن أصبحت في طريقها إلى التسوية، وكان المراد هو أنه لا، باش ما نعاودوتش نطرحو في نفس الأخطاء، كما قلتو السيد الوزير، على أنه في البداية ما كانت سياسة المدينة، كانت وزارة التعمير وصافي بناو مدينة جديدة والصلاة على النبي، كل واحد تدير اللي بغي، ما كانبش إنتقائية فيما يخص البرامج.

إنتقائية كذلك فيما يخص البرامج ديال المؤسسات كلهم اللي تيدخلوا في بناء مدينة، المدينة ما كندخلش فيها غير الوزارة، تيدخل فيها كل شي،

يجب احترامه، هذا في إطار المواطنة الحقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكر مضاعف السيد الوزير.

شكرا لكم على جوابكم وعلى إسهامكم القيم في هذه الجلسة.

الآن وكما تعلمون السؤال الموجه إلى السيد وزير العدل والحريات قد تم تأجيله إلى آخر الجلسة بطلب منه، وبالتالي سننتقل إلى القطاع الموالي وهو المتعلق بالسكنى وسياسة المدينة، وقد وجه سؤالين إلى السيد الوزير، الأول حول المدن الجديدة قد تفضل بتقديمه فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

لقد أخذ المغرب على عاتقه إحداث 15 مدينة جديدة في أفق 2020 موزعة على التراب الوطني، قصد تخفيف الضغط على المدن الكبرى، وجعلها أقطاب حضارية قادرة على تنويع العرض السكني وتطوير البناء الغير المنظم.

نسألكم، السيد الوزير، ما هي التدابير التي ستتخذونها لمعالجة المشاكل التي تعاني منها المدن الجديدة وجعلها تفي بالغرض الذي أنشئت من أجله؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن الآن سنستمع إلى رد أو جواب السيد الوزير، فليفضل مشكورا، لكم الكلمة.

السيد محمد نبيل بنعبد الله وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم على سؤالكم.

من حسن الصدف أنه هاذ الصباح فقط كنت في اجتماع للجنة القيادة ديال مدينة تامسنا، اللي كما تتعرفو أنه معنية ببرنامج للتأهيل، وهذا البرنامج يسير بإيجابية كبيرة، بحيث أن كل المنشآت المبرجة من أجل إعطاء نفس جديد لهذه المدينة وصلت إلى درجة من الإنجاز تفوق 60 وفي بعض الحالات 70%، سواء تعلق الأمر بالمنشآت الثقافية أو الرياضية أو التعليمية أو المرتبطة بالجوانب الاجتماعية أو تعلق الأمر بالتهيئة الداخلية للشوارع أو تعلق الأمر بالحدائق أو كذلك بالطرق المؤدية إلى هذه المدينة، نفس الشيء تعرفه مدينة تامنصورت.

كذلك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن سنستمع جميع إلى السؤال الموجه من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للسيد الوزير حول موضوع "تأهيل البنايات المهدة بالانبيار"، فليفضل أحد أعضاء الفريق ل طرح السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوخ:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،
السادة الوزراء،

تشهد بلادنا العديد من الأحداث الأليمة والمثمة أساسا في انهيار المباني الآيلة للسقوط.

وقد التزمت الحكومة في برنامجها الحكومي بتفعيل إستراتيجية تشاركية لتحسين سكن المواطنين والمواطنات والاهتمام بالدور والمباني المهدة بالانبيار، وذلك من خلال دعم المشاريع المعدة وإعادة إيواء الأسر القاطنة ومنح المساعدات مباشرة للمستفيدين من أجل إنجاز أعمال التدعيم المحددة من طرف مكاتب الدراسات.

لذا نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن ماهية حصيلة البرنامج المعتمد لتأهيل المباني المهدة بالانبيار؟

ثم ماهية البرامج التي تم إطلاقها لهذا الغرض؟
وأخيرا، هل تم تدارك الفراغ القانوني في هذا المجال؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار على هاذ السؤال.

فعلا هناك حصيلة اليوم، خاصة بعد الأحداث اللي عرفناها سنة 2012، واللي أدت إلى القيام بإحصاء للمباني الآيلة للسقوط، وأنداك كنا وصلنا مع وزارة الداخلية لما يفوق 43 ألف وحدة سكنية اللي في درجات متفاوتة ديال الخطورة وآيلة للسقوط.

على هذا الأساس، اليوم علجنا واحد ما يزيد على 4000، وهناك ما يناهز 17 ألف اللي هي معنية ببرامج جارية، يعني فيها اتفاقيات ومعنية بها، ونعمل اليوم على تأطير ما تبقى بهذه البرامج، علما بأن الأمر، ما تبقى يعني واحد 22 ألف وحدة أخرى، علما بأن هاذ الشي ما كيتسلاش، لأنه 43

المجالس الجماعية، المدينة، المواصلات العمومية، الوزارات بأنواعها، إذن ما تتكونش ذيك التلقائية، وبالتالي ها أنا تتبني ولكن نتخصنا مدرسة ولا تتبني تيصنا الماء ولا تتبني تيصنا الواد الحار، إلى آخره.

إذن نتمنى على أن هاذ الأخطاء التي كانت، وأخطاء كبيرة جدا أدت على أنه تعطلنا في تأييث هاذ المدن، لأن في الواقع المدينة اللي هي خاصها تكون فيها 300 ألف هاذي 10 سنين تقريبا ولات فيها 55 ألف، إذن لجعل جاذبية كبيرة بالنسبة لهاذ المدن، لابد من البحث عن..

في الواقع غير نوجدو للناس هاذوك مسائل دالقرب، ذوك المسائل دالقرب، السيطار، التيرانات، دور الثقافة، دور إلى آخره، هاذ المسائل اللي أساسية لابد أن تعمل الحكومة كجمل الحكومة في إطار مشروع إلتقائي باش يمكن نوجدو هاذ المسائل باش يكون واحد الجاذبية بالنسبة للساكنة.

كذلك المشكل ديال (Transport) ما بين هاذوك الأقطاب دالمدن والمدن قديمة جدا، لا يعقل مثلا في تامسنا لهيه والرباط ونخلي مثلا واحد ما كاينش الناس في النقل نفس الشيء، في تامنصورت، بين تامنصورت ومراكش اللي فيها واحد العدد ديال الكيلومترات.

إذن هذا الموضوع نتمنى أن لا يتكرر في المدن الأخرى اللي هي في إطار هاذ البرنامج الكبير جدا الواسع اللي فيه حتى ل 2020.

كذلك، فيما يخص تامنصورت، في الواقع المشكل ديالها .. قلتيه، هذا مشكل عويص جدا.

وكذلك نتطلب منكم في إطار السي الداودي حتى هو راه كاين هنا في إطار ذاك المشروع الكبير جدا ديال (Campus universitaire) إلى تبنى هذاك (Le campus) نتمنى مع السيد وزير التعليم العالي اللي معانا هنا، نتمنى مع الجهة، مع جميع متدخلين يتبني هذاك (Le campus) اللي غادي يعطي في الواقع جاذبية أكبر لتلك المدينة تامنصورت، كذلك مع المجالس المحلية لابد من الوقوف على نقل سريع بين هاذ المدينة وبين المركز ديال المدينة وراه احنا موجودين، أنا موجود.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن فيما تبقى من الوقت نستمع إلى تعقيب السيد الوزير.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

إذن تتزكي هاذ الشي اللي أكدوا السيد المستشار، هاذي كلها مستنزعات اليوم اللي من دونها المدن الجديدة لا يمكن أن تعيش.

والسيد وزير التعليم العالي ها هو موجود معانا، أشكرك على هاذ الطرح، لأن نحن في أمس الحاجة، لا في تامنصورت ولا في تامسنا، أننا ندخلوا، بديتو فعلا، بديتو بتحديد المجال ولكن البناء الأساسي ننتظره من أجل إن شاء الله، معلوم، وأنا أش تندير هنا؟ إذن حتى في تامنصورت

بعد كيهبط ذاك الشيء، وبغيت نجيلك مثلا على منطقة في مراكش هي مقاطعة النخيل، وكنترجي السيد الوزير تديروا شي زيارة ليها، راه الثلثين ديالها محمد بالانهار، الثلثين، والناس في واحد الوضعية خاصة، والناس يديهم على قلبهم.

فالرغبة ديالتنا من خلال هاذ السؤال، احنا كنعرفو المجهود اللي كنتديروه، واللي دارتو حتى في الحكومات السابقة، وهذا واحد الموضوع اللي ساري المفعول.

أنا كنبغي من السيد الوزير ومن الحكومة على أنه تعطي الأهمية لهاذ الموضوع أكثر، لأنه راه أكثر من حوادث السير، الناس اللي كيموتوا، وخصوصا أنه الناس اللي كيمشيوا ضحيتها هم الناس الفقراء المعوزين، يعني الناس الفقراء اللي ما عندهومش بديل، هما اللي كيكونوا ضحيتها، وهما أولى بهاذ العناية وبهاذ التقدير.

وكنتمني منك السيد الوزير هاذيك المقاطعة ديال النخيل في مراكش تديرو لها شي زيارة وتشوفوا هذاك الشيء، باش غير تتفق معايا عليها باش نكونو في خط واحد. شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فيما تبقى من الوقت، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

أعتقد أنه أنا معكم في كل ما طرحتموه، هي وضعية مقلقة، ولكن في نفس الوقت "فوق طاقتك لا تلام" بمعنى أنه من الصعب أن نهتم بكل هذه البنيات في نفس الوقت، المسألة مكلفة جدا، ملايير ديال الدراهم، يعني إلى بغينا اليوم نأخذو بعين الاعتبار هاذ الشيء كامل خاصنا ما بين 7 دالمليار و10 دالمليار ديال الدرهم، فبالتالي نحن نشتغل بما تتوفر عليه، في كثير من الحالات الأسر عندها مشاكل مالية، صعب أنها تساهم معك، فبالتالي كنعطرونا كل شيء.

أريد أن أقول لكم بأن احنا راه دوزنا الآن وكناقشو واحد المشروع ديال القانون من أجل التوفر على آلية قانونية للتدخل، اللي هي وكالة جديدة، وغنجيبو إن شاء الله هاذ النقاش كذلك لمجلس المستشارين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير شكرا.

والشكر مضاعف على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

والآن ننتقل إلى القطاع الموالي وهو وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وذلك يخص سؤال حول موضوع "ارتفاع نسبة الهدر المدرسي في صفوف الفتيات في العالم القروي"، موجه للسيد الوزير من طرف الفريق

ألف هاذ الشيء اللي كان عندنا ف2012، ولكن البنيات البعض اللي ماشي آيل للسقوط اليوم كيمكن يولي آيل للسقوط من بعد سنة أو سنتين بالنظر للتقادم ديالو.

فنسير في هاذ الاتجاه من أجل أننا نأطرو على الأقل هاذ 43 ألف وحدة سكنية، اليوم البرامج تم مراكش، فاس، تازة، الحسيمة، تاونات، العرائش، سطات، القنيطرة، وكثير من المدن الأخرى اللي تمتنى أنها تقدم فيها البرامج أكثر.

ونحن رهن الإشارة لكل المدن اللي معنية حتى في المجال القروي، من أجل أننا نغطي ما يمكن أننا نغطيه على هاذ المستوى علما بأن المسألة مكلفة جدا.

ولكن اليوم وجدنا مقاربة كنعملو بها أساسا في المدينة ديال فاس اللي كتجعل أننا استطعنا نعتمد على نسيج محلي، اللي جعلنا أننا نلجنا في البرنامج ديال 27 معلمة تاريخية، وبالموازاة مع معالجة 366 دار في نفس الوقت، فبالتالي هذا إنجاز وغيتي في القريب العاجل، وأعتقد أنه سيتم الإعلان على هذا البرنامج مما لا يعني بأن المدينة ديال فاس مثلا وحدها، قضينا على الآلية للسقوط بكامله، لأن من دون شك خاصنا برامج إضافية في فاس كما في مدن أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن الكلمة الآن في إطار رد لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف أبوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

جوابكم حقيقة أنا جاني واقعي وتشخيصي، يعني واقعي ومنطقي ومتواضع كذلك، خصوصا أنه هاذ الموضوع هو عندو استمرارية في الزمن، الأرقام والإحصاء كنعصاب تضبط، لأنه هاذ الشيء كايته واحد البنية اللي هي هشة واللي ماضية وقديمة وغادية كتزاد.

أنا بالمناسبة كنبغي نترحم على الناس اللي ماتوا ضحايا ديال هاذ الانهيارات هاذو، وفي نفس الوقت بغيت نطلب الله سبحانه وتعالى يحن قلبكم على ذوك الديور اللي حتى هما غادي يريو ولا كذا باش نعتقوهم قبل ما يكونوا فيهم ضحايا.

وأكثر من هاذ الشيء هذا، فهاذ الموضوع ديال الآن فهاذ الفترة هاذي من الزمن اليوم، حيث كتكون الناس المغاربة كلهم كيتسناو الشتا وكيمناو باش يجيو القطرات ديال الرحمة، راه كاي بزاف ديال الأسر كيتخلعوا من الضباب، وكيتخلعوا من الشتا، لأنه تبعرف كتكون الشتا، هذاك المحلات اللي مصيبين بالطين حيث كيقوع لهم الإشباع وكنجي شوية دالشمس من

الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام البار:

كنظن أن الفريق الاستقلالي طلب تأجيل هاذ السؤال.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ذلك مكفول لكم بمقتضى النظام الداخلي ولكم ذلك كما للحكومة كذلك أن تطلب التأجيل، إذن على قدم المساواة.
إذن ننقل الآن إلى القطاع الموالي، ويتعلق بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وقد وجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر سؤال يتم حول البحث العلمي، وهو مقدم من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل، فليفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل ما نطرح السؤال، لابد من هاذ المنبر أن أحبي عاليا تحية عالية لموظفين وموظفات الوظيفة العمومية والجماعات المحلية على إنجاحهم للإضراب الذي دعت له المركزيات النقابية الأربع يوم الخميس 10 ديسمبر.

للعودة إلى موضوع السؤال، لا يخفي عليكم أن البحث العلمي يمثل ركيزة أساسية لأي تنمية اقتصادية واجتماعية في البلاد.

لهذا نسألكم، السيد الوزير، عن مدى نجاعة ومردودية السياسة العمومية في هذا الميدان على ضوء التقييمات والخلاصات التي يفترض أنكم قتم بها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الآن دوركم السيد الوزير للتعبير، تفضلوا أسيدي.

السيد لحسن الناودي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

السيد الرئيس،

أنا بدوري أحبي الأساتذة الجامعيين لأنهم بقوا صامدين ولازموا المدرجات، وقاموا بواجبهم النضالي من أجل تكوين أبناء الشعب، وحضروا كلهم.

إذن، إوا حتى أنا ما تندير مزايادات، أنا تنحي حتى أنا الأساتذة.

السيد رئيس الجلسة:

فلنستمع للسيد الوزير الله يخليك.
تفضل أسيدي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

ما تعطينيش دروس، واش ضروري، أعطي دروس لراسك.
تنقول لابد نخبي حتى أنا من هذا المنبر.. والو، المصادقية هي هاذي، أولا، وأسكتي أنت.

السيد رئيس الجلسة:

الله إخليكم، الإحترام خليو السيد الوزير، وهذا فضاء دالحوار، خليو السيد الوزير يتكلم، تفضل أسيدي، تفضل، الكلمة لكم.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

البحث العلمي في المغرب انطلق ولكن خاصنا نفرقو بين البحث العلمي النظري اللي النتائج ديالو كتظهر في نفس السنة، لأن كايين خرج في المجالات، والبحث العلمي التطبيقي اللي غير التمويلات اللي عاطينها، عاطيننا التمويلات على 3 دالسنوات أي مخرجات التمويل ديال 2014 خاص يخرج في 2017، مخرجات 2015 في 2018، لأن المختبرات ما تيدارش في عام ولا عامين.

زيد هذا من بعد خاص تديها إلى عندك اختراع، هاذ الشي دالبراءات (Les brevets) قصد (OMPIC⁴)

من بعد خاص تقلب على الشركات اللي غادي دير التميم ديال هاذ البحث العلمي، ما نستهلكه في السوق على الأقل 10 دالسنوات قبل بدا فيه البحث العلمي، كايين الحاجة اللي 20 سنة.. التخطيط.

الآن البحث العلمي في المغرب ما كانش عندو جزء، اليوم الأساتذة الحمد لله كلهم قبلوا أن الترقى يكون بالتدريس والبحث العلمي، إذن ولا البحث العلمي عندو قيمة ماشي فردية ديال المجتمع، وغادي تشوفوا الترتيب دالمغرب كيفاش غادي يتغير بسبب هاذ التجميع ديال الجامعات وبسبب هاذ التغيير اللي تدرج على مستوى الترقيات ديال الأساتذة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

جاء دوركم الآن للتعبير على ما جاء على لسان السيد الوزير، فليفضل أحد أعضاء الفريق المحترم.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء الجياوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

⁴ Office Marocain de la Propriété Industrielle et Commerciale.

يقرصه، ولكن مع الأسف شركة بلجيكية هي التي غتنج هاذ النسيج ما عندناش (Les start-up)، ما عندناش شركات اللي كنتخاطر خاصها تشجع الجامعة، تقولهم للشركات يجيوا للجامعة ياخذوا الاختراعات دبال المغرب، مع الأسف الأجانب هما اللي تيسثمروا في هاذ الشئ، والعالم كله باغي يتعاون مع الجامعات المغربية.

الآن هناك شركات كبرى جاية تتعاون مع الجامعات المغربية، عندنا باحثين مرموقين الآن نتوجدو الظروف ما بقاش، الأستاذة مبقاش، مشكل مادي، مشكل ما قادينش نصرفو الموارد، عندنا 200 مليون الآن فاي لفلاحة غنخاذا لنا على الأقل سنة غير باش نرميها باش نشوفو النتائج نتاعها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن إلى اسمحتو بعدما أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على حضوره ومساهمته القيمة،

أن نتنقل مع الفريق الاستقلالي مرة أخرى للوحدة والتعاضدية، من أجل تمكينه من طرح سؤاله حول وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة للسيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، فليفضل أحد أعضاء الفريق مشكورا.

المستشار السيد رحال المكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة، حققت بلادنا تراكمات جد مهمة في مجال التكفل أو في مجال النهوض بأوضاع الأشخاص المعاقين، ولكن الخصاص يبقى طبعا كبيرا جدا بالنسبة لهاذ الفئة من المواطنين.

وبالتالي السؤال دبالنا لكم اليوم بصفتكم مسؤولة عن القطاع المكلف بتنسيق السياسة العمومية في هذا المجال، هو أشنو هي الإضافات اللي جات بها هاذ الحكومة خلال هاذ الأربع سنوات؟

ثم واش كايئة رؤية شاملة وإستراتيجية واضحة في هذا المجال بالنسبة للوزارة دبالكم؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن جاء دور السيدة الوزيرة فلنستمع إلى ردها، تفضلي الأستاذة، السيدة الوزيرة المحترمة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

نشكر السيد الوزير المحترم على الجواب، بالرغم من هذه المجهودات تبقى ضئيلة وقليلة أمام أو بالمقارنة مع ما هو مطلوب في البحث الميداني أو البحث العلمي، خصوصا مع الأهداف المنشودة والتطور الحاصل في البحث العلمي في العديد من الدول العربية.

لذلك، فإننا نطالب بإعداد مقارنة شمولية لهذا الملف، بدءا أو حتى نتمكن من تعبئة الباحثين عن طريق أنظمة تحفيزية.

تطويق إشكالية هجرة الخبرات والكفاءات المغربية؛
تطوير البحث العلمي وتجهيز المختبرات بالوسائل الضرورية والتقنية المواكبة للتطور التكنولوجي؛

تكوين جيل جديد من الأساتذة الباحثين لإعداد الخلف، خصوصا بعد المغادرة الطوعية التي أفرغت الجامعات المغربية ومراكز الأبحاث من ألع الأطر والكفاءات الوطنية؛

وضع إطار تنظيمي يخصص الموارد البشرية المختصة في مجال البحث العلمي؛

إدخال مناهج بيداغوجية في التعليم الابتدائي والثانوي لإثارة فضول التلاميذ وتطوير المبادرات المبتكرة التي تتمن المجازفة وأخذ المبادرة؛

محايرة البطالة العلمية عن طريق إدماج الخريجين في منظومة البحث العلمي في بلادنا؛

تعزير الشراكة بين المقاولات والوزارة الوصية من خلال توظيف نتائج البحث العلمي وجعلها رهن إشارة العمل المقاولاتي، وهذا من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص الشغل مع توفير إطار قانوني ملائم لهذه الإجراءات؛

تبني أسلوب الجامعة المنتجة وتفعيله كأسلوب مهم في توفير موارد مالية إضافية وتحويله من بحث علمي من أجل الاستهلاك إلى بحث علمي من أجل الاستثمار.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

إذا تبقى لكم قليل من الوقت، إذا أردتم استغلاله فتنفضلوا السيد الوزير، باقي لك 31 ثانية.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

غير ما بنخشس حق الجامعة المغربية، الجامعة المغربية مطلوبة، آخر عرض دبال من تمويل مغربي 27 دولة شاركات من جنوب إفريقيا وأمريكا، لكندا، لأوروبا كلها، آخر اختراع، آخر إنتاج في الجامعة المغربية بكتيريا كتجري على الناموس، إذن غادي تصاوب ثوب ما ييقاش الناموس

ثم سمعنا أنكم درتو إعادة ديال ذاك البحث اللي كان حول الإعاقة، وأنا أعتقد شخصيا، وإن كان مهم بأن تكون عندنا معطيات، ولكن كان عندكم واحد البحث قديم يكفي هاذ البحث باش ديروا به الإستراتيجية دالعمل وباش تشتغلوا به.

أما تبدأ الوزارة تنتج فقط الدراسات، مهم ما تنقولش غير مهم، دائما مهم، ولكن الأهم منو هو الإجراءات فعليا تبحسوا بها الأشخاص المعاقين. هاذ الموضوع دالولوجيات اللي تكلمتوا عليه، السيدة الوزيرة، مهم جدا، ولكن خدا وقت كثير، يعني الآن عاد ابدينا في مدينة مراكش، كان ممكن، طبعا نتعرفو ما عندكومش الإمكانيات باش تشتغلوا على هاذ المجال، لا مادية، لا بشرية، ولكن فاش كندير واحد الإستراتيجية واضحة تيمكن تلقى لها الآليات والإمكانيات على مستوى الحكومة باش توصل للنتيجة.

النقطة الثانية اللي ما بغيتش نساها في هاذ التعقيب ديالي، السيدة الوزيرة، هو البعد الجهوي في العمل ديالكم، راه قد ما كاين واحد العمل اللي كاين على المستوى الوطني، كاين فوارق كثيرة ما بين الجهات، بحال كما كاين فعدد ديال المجالات المتعلقة بالصحة والتعليم والتربية والتكوين والتشغيل ديال هاذ الأشخاص هاذو.

فالي خذينا بعض المناطق مثلا كالجبهة ديال بني ملال-خنيفرة واللي على هذا الأساس لأن فيها التنمية البشرية ضعيفة علاش تخاذت كنموذج للمبادرة ديال نظام المساعدة الطبية، راه كاين واحد الخصاص كثير، والأسر تعاني في هاذ المناطق هذه، لأن ما تعرفش آش تتعمل، ما كاينش جمعيات اللي غادي تكفل بها، ما كاينش مراكز ديال الدولة، خاصها تمشي مدن بعيدة وما عندهاش الإمكانيات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، لكم مساحة زمنية متبقية لكم استغلالها للتعقيب، تفضل.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

أولا، السيد المستشار المحترم، عندما تكون هناك معلومات قد مرت عليها 10 سنوات، لا يمكن أن نتبناها ونصور أية إستراتيجية بناء على معطيات وأرقام متقادمة، لذلك قمنا ببحث وطني للإعاقة الثاني باش نعرفوا الإعاقة فين وصلت فبلادنا، وهذا شيء يجب أن نُشكر عليه، ماشي نرجعو باللور.

الشيء الثاني، هو أن فيما يتعلق بالولوجيات، من قبل ما دارت حتى حاجة، جينا لقينا ما كاينة حتى حاجة، احنا دابا أعطينا نموذج من مدينة مراكش، وهناك مدن اللي تتصل بنا الآن نتقول لنا أعطونا التصاميم، مدينة الدار البيضاء الآن هاها باديين، ومدن أخرى هاها هي لاحقة.

السيدة بسمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أولا، أشكرك، السيد المستشار المحترم أشكرك على هذا السؤال المهم، ويبدو أنك عارف بالإضافات، لأنك عارف بما كان في الساحة التي تعني الشخص في وضعية إعاقة، اليوم كنتكلمو على مشروع قانون إطار الذي صادقم عليه في هذا المجلس الموقر، من أجل اعتماد مقاربة قانونية شاملة غير مجزأة.

كذلك، تم إطلاق سياسة عمومية مندمجة تحقق التقاطع بين القطاعات الحكومية، وتدمج كذلك المجتمع المدني من أجل تحقيق الأهداف من خلال هاته المقاربة الشمولية.

كما أنه هناك مجهودات على مستوى التشغيل والإدماج المهني من خلال صندوق التماسك الاجتماعي لغير حاملي الشهادات، ومراجعة المرسوم المتعلق بالخصيص 7% من أجل التمكين الفعلي للأشخاص في وضعية إعاقة من الاستفادة من هذا الخصيص، ناهيك عن المجهود الذي بذلته الحكومة بخصوص الولوجيات، حيث جعلنا من مدينة مراكش نموذجا في هذا الباب، ونستعد لكي تصبح بعض المدن الأخرى كذلك على منوال مدينة مراكش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن جاء الآن دور أحد أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للتعقيب، فليفضل.

المستشار السيد رحال المكاي:

شكرا السيدة الوزيرة.

فاش طرحنا السؤال ديال الإضافات ديال هاذ الحكومة تنتكلمو على الإضافات اللي كبحسوا بها المواطنين والأشخاص المعاقين بصفة مباشرة، اطلعنا على العرض اللي درتوا السيدة الوزيرة في النقاش ديال قانون المالية، وقفنا على واحد العدد ديال الأنشطة وعدد ديال الإجراءات اللي درتوها، اللي مشكورين عليها ومشكور عليها الموظفين اللي كيعملوا في الوزارة المعنية وفي المؤسسات التابعة لها وفي الجمعيات أيضا اللي كنعاون معكم في هاذ المجال.

ولكن، ما تنلاحظوش واحد الخط رابط للعمل ديال الحكومة في هذا المجال، ما كايناش، فاش سولنا على الإستراتيجية، يعني كاين واحد البرنامج عمل وكاينة أهداف مرقمة اللي خصكم توصلوا لها، كاين مجهود تيتعمل ولكن إلى قارناه بالخصاص اللي كاين على المستوى الوطني خصاص محمول جدا، إذن ما نتعرفوش واش راه احنا في تطور مهم ولا قليل، إلى غير ذلك.

شكرا السيد المستشار على سؤالكم حول الموضوع الذي يتماشى مع السؤال الذي سبق، بهم شريحة من مجتمعنا تعاني من الإعاقة لأسباب مختلفة.

طبعاً الموضوع له بعد مجتمعي يسائلنا جميعاً كمواطنين كمسؤولين، بالطبع الموضوع يحظى بأهمية بالغة وبعناية فائقة من طرف صاحب الجلالة، موضوع يحظى كذلك بعناية من الحكومة، وموضوع يحظى بعناية وبتضامن الذي يوجد في خضم مجتمعنا المغربي، الحمد لله، مازال شوية ديال التضامن قائم.

فيما يخص التشغيل وإضافة للإجابات التي قدمتها في الموضوع زميلتي الوزيرة، كين بالطبع الحصيصة ديال 7% في الوظيفة العمومية، هل يطبق أم لا يطبق؟ لا يطبق نظراً لأسباب مختلفة، علاش أن الوزارة ولا واحد الإدارة معينة كتدير الإعلان عن التوظيفات بمواصفات معينة؟

في غالب الأحيان ذلك الرجل المعاق أو المرأة التي تعاني من الإعاقة لا تتوفر فيها ذلك الواصفات، علاش؟ لأن أولاً ما عندوش نفس التكوين، كين إشكالية فالولوج ديال التعليم، هذه إشكالية كبرى خاصنا نعالجها، لأن التشغيل ما هو إلا حصيلة لواحد الصيرورة ديال الحياة.

ولكن مع ذلك ينبغي أن نعترف أن الإدارات العمومية كتقوم بواحد الجهود لتوظيف واحد العدد ديال الإخوة المواطنين اللي تيعانوا من الإعاقة. القطاع الخاص، وأنا نتوجه كذلك ومعنا السيد رئيس الفريق ديال الاتحاد العام لمقاولات المغرب، عليه كذلك باش يدير واحد الجهود خاص اتجاه هذه الشريحة ديال المواطنين.

فيما يخص الوزارة، بسرعة، وقعنا في الشهر الأخير اتفاقية مهمة من الأهمية بمكان بين الوزارة ديال الأسرة والطفولة والتضامن الاجتماعي ووزارة التشغيل و(L'ANAPEC⁵) الوكالة الوطنية للتشغيل والتعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، باش تقوموا بواحد العناية خاصة، باش نعطيو تكوين خاص بالنسبة للمقابلية ديال التشغيل، يعني نواكبو واحد الفئات ديال ناس الإعاقة باش نساعدهم يولوجوا للشغل أو كذلك نساعدهم بالنسبة هناك يعني مواطنين عندهم الإعاقة، ولكن عندهم رغبة في تأسيس المقولة أو في مشروع صغير مدر للدخل كذلك غادي نواكبوهم.

بالطبع هاذ الشيء تيقنضي أولاً أننا نكونو المكونين، لأن حتى ذلك المكون اللي تيواكب المقاول، المقاول عادي ليس ذلك المقاول اللي تيعاني من الإعاقة، هاذي كذلك إشكالية.

على أي هاذ الموضوع هذا خاصنا نتعاونو عليه جميع، راه مليون ونصف ولا أكثر، في الحقيقة المعطيات كتعود إلى 2001 ضروري نحينو هاذ المعطيات باش نعرفو علاش نتتكلمو بعدا. وشكراً.

ثالث شيء وأتم تتحدثون عن الجهوية، راه ما بقاش ذلك الشيء اللي تتعرف، السي المكاوي السيد المستشار المحترم، ديال مثلاً توزيع المعينات والتقنيات البديلة اللي كان شي مواطن كين فطاطا ولا حتى في الزاك يجي حتى الأبطال في الرباط ويأخذ واحد الكروسة ولا واحد، نحن أنشأنا وحدات لاستقبال أشخاص في وضعية إعاقة جمهوية، بدأنا ب 16 وحدة، خرجنا هاذ الخدمة بشكل مركزي، خرجناها ودرنا 16 وحدة، وهاذ السنة كلنا 30 وسنحولها إلى مراكز للاستقبال والتوجيه.

طبعاً، ملي كنتكلمو على هاذ الأشياء الضخمة، هاذ الأشياء راه ما تدارش بين ليلة ونهار، فنحن نتكلم على سياسة عمومية تنزل الآن على الواقع.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة.

الشكر كل الشكر لك السيدة الوزيرة على الحضور والمساهمة القيمة في هذه الجلسة المحترمة.

فلنتقل الآن إلى القطاع ما قبل الأخير والمسجل اليوم في هذه الجلسة ويتعلق بوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، وهناك سؤال موضوعه تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة، مقدم من طرف فريق الأصالة والمعاصرة للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، فليفضل أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء والسيدة الوزيرة،

في غياب سياسات عمومية في مجال التشغيل موجهة إلى الأشخاص والفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، نسألكم السيد الوزير:

ما هو تصور الحكومة لإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق الشغل؟

وهل في نية الحكومة تخصيص ما يكفي من الوظائف العمومية لفائدة هذه الفئة من المواطنين؟
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

إذن سنستمع إلى رد أو جواب السيد الوزير فليفضل.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكراً السيد الرئيس.

⁵ Agence Nationale de Promotion de l'Emploi et des Compétences

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد الوزير.**

إذن سأحول الكلمة الآن إلى أصحاب السؤال، فليفضل أحدهم من أجل تقديم التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:**شكرا السيد الرئيس.**

وتنشكرو السيد الوزير على جوابه.

ولكن تنشوفو، السيد الوزير، هاذ الفئة راها ما ممتينش بها نهائيا، لأن هاذ الشي اللي كيتقال كاينة بعدا 1.355.776 شخص، هاذو اللي هي كاينة الإحصائيات ديالهم اللي جابتهم. دابا راه غادي يكون أكثر، وزايد هاذ الشي كيتكاثر.

واش، السيد الوزير، وجدتوا لهاذ الناس شي حاجة اللي غادا تشوف هاذ الفئة هاذي؟ هاذي راه تقولك السيد الوزير، راه لولا فضل ديال الله سبحانه وتعالى، الرحمة ديال الله على هاذ الناس هاذو، لولا فضل الرعاية ديال صاحب الجلالة، لولا فضل المحسنين، لولا فضل التكافل الاجتماعي، لأن التكافل الاجتماعي هو اللي كيلعب دور كبير ديال سميتو، والناس اللي كيخدموا في الخفاء والناس اللي عندهم كيخدموا في صمت مع هاذ الفئة هاذي.

والفضل ديال الجمعيات والجمعيات اللي حتى هما لعبين واحد الدور هام لهاذ الناس هاذو، والفضل ديال المغاربة لحنان اللي كيتعاونوا مع هاذ الفئة هاذي، لكان غادي تكون واحد الكارثة كبيرة.

وأنا من هاذ المنبر، كنشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد وأكثرية الجمعيات اللي هما عايشين مع هاذ الناس هاذو وعارفينهم وعارفين المشاكل ديالهم، أما الحكومة راه كيظهر ليا راه ما دارت معهم حتى شي حاجة السيد الوزير.

السيد الوزير، كنطلبو منكم باش تتعاون مع هاذ الفئة، راهم لو كنتم في الحالة ديالهم، راه احنا اللي كنعيشو معهم، احنا اللي عندنا شكايات معهم، كنعرفوا أشنا هي المشاكل اللي كيغانيوها، لا العائلات ديالهم، لا ههايا. فلهاذا السيد الوزير...

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار.**

والآن وأخيرا، وأخيرا لنا موعد مع آخر سؤال موجه للسيد وزير العدل والحريات من طرف فريق الأصالة والمعاصرة حول موضوع "تفاعل الحكومة مع تقارير ومذكرات ودراسة الهيئات الوطنية العامة في مجال حقوق الإنسان".

فليفضل أحد أعضاء الفريق مشكورا لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:**شكرا السيد الرئيس.****أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،**

احنا مازالين في الأجواء ديال تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وفهاذ اللحظة السنوية، الجمع كل محتم وكل الفاعل في المجال ديال حقوق الإنسان، كيغتها مناسبة لتقييم مدى التقدم في مجال نشر الثقافة ديال الحقوق، القيم ديال الحقوق، السلوك ديال حقوق الإنسان، والدور ديال كل جهة، كل مؤسسة، كل الفاعلين في المجال.

وفهاذ الإطار، السيد الوزير المحترم، نسانلكم إلى أي مدى هناك تعاطي وتفاعل إيجابي ما بين الحكومة أو تفاعل الحكومة مع التوصيات وإبداء الرأي ديال المؤسسات الوطنية المهتمة بمجال حقوق الإنسان؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار.**

الآن الكلمة للسيد وزير العدل والحريات للجواب.

السيد المصطفى الرميد وزير العدل والحريات:**شكرا السيد الرئيس.****السيد المستشار المحترم،**

بالنسبة للحكومة، هناك مرجعيات للسياسات العمومية التي تباشرها. طبعا هناك أولا الدستور، هناك ثانيا التوجيهات الملكية السامية، هناك ثالثا البرنامج الحكومي، وأيضا هناك التوصيات ديال الهيئات اللي هي هيئات دستورية، ومن ضمنها الهيئات التي تعنى بحقوق الإنسان. طبعا بلا ما نتكلمو على حقوق الإنسان، كنتكلمو بالأساس على المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على الوسيط.

بالنسبة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فقد تفضل بإصدار مجموعة من التوصيات، أقول بأنها في أغلبها مفيدة وتدفع إلى الأمام، وطبعا لدينا تحفظات على بعضها لأنها بالنسبة إلينا تصادم بعض الثوابت الدينية للمملكة، وبالتالي فنحن نتعامل بشكل إيجابي من الناحية المبدئية، ولا نكتفي بما هو توصيات بل إننا نستصدر رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في بعض الأمور ونرجع إليه، مثلا فيما يخص المشروعين القوانين التنظيميين المتعلق أولها بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والثاني بالنظام الأساسي للقضاة، فقد رجعنا إلى المجلس وعندنا وثيقة صادرة عن المجلس.

بالنسبة لمشروع قانون المسطرة الجنائية عندنا رأي المجلس، بالنسبة لمشروع القانون الجنائي لازلنا ننتظر.

إذن هناك تفاعل إيجابي، إلا في بعض الأمور التي أقول لا يمكن بتاتا أن نستمع إليه فيها، مثلا قضية الإرث وبعض القضايا اللي هي قليلة، أما الأصل وهو أننا نرحب بكافة يعني توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكذلك

توصيات الوسيط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الوزير المحترم،

أنا لم أقصد توصية بعينها، فهناك العشرات ربما المئات من التوصيات ومن الآراء التي يبدئها، إما بطلب من الحكومة أو بطلب من مجلسي البرلمان.

أنا أتحدث فقط، السيد الوزير، وكلني قناعة بأن بدون تظافر جهود الجميع، المؤسسات الوطنية الدستورية وحكومة وبرلمان وقضاء ومؤسسات المجتمع المدني، بدون تظافر الجهود ديال الجميع لن نستطيع من ربح رهان ديال التقدم في نشر قيم حقوق الإنسان وفي تكريس ممارسة حقوقية تليق بالمغاربة جميعا.

ففي الوقت اللي كنا تنحضرو لهاذ السؤال اطلعنا على التقرير ديال مؤسسة الوسيط، هناك عبارة واضحة، السيد الوزير المحترم، على أن الحكومة أو هناك تعثر وتباطؤ للقطاعات الحكومية في تفاعلها مع توصيات مؤسسات الوسيط، هذا ماشي كلامنا.

ولكن في هذا الإطار، اليوم نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ولكن الأمر يعني كل القطاعات الحكومية، ما خصوص يتفهم سؤالنا على أنه يعني فقط وزارة العدل والحريات، فهناك تفاوت في التفاعل ديال القطاعات الحكومية، سواء في طلب إبداء الرأي أو في تنفيذ التوصيات.

فسأعترف وسأقر أن وزارة العدل والحريات تأتي في مقدمة القطاعات الحكومية اللي كنتجاوب مع المؤسسات الوطنية الدستورية ديال حقوق الإنسان، ولكن هناك قطاعات حكومية لا تُعير أي اهتمام لهاذ المؤسسات، وعلى سبيل المثال لا الحصر رئاسة الحكومة خلال أربع سنوات لم تُفعل المادة 6 من الظهير المنظم والمحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بحيث أنه لم يتم طلب رأيه في أي من المواضيع ذات الطابع الحقوقي للمؤسسة.. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

فيما تبقى من الوقت الكلمة للسيد وزير العدل والحريات للتعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

أنا أتفق معكم في كل ما تفضلتم به، سوى ما تعلق برئاسة الحكومة. أتفق معكم في أنه هناك تجاوب على كل حال بمستويات مختلفة مع توصيات الهيئات، ومن جملتها توصيات الوسيط. وينبغي أن نعترف بأنه ليس من السهل واليسير التجاوب المطلق، لماذا؟ لأن هناك على كل حال إكراهات، وإن كان الجميع ينبغي أن يتواصل ويتفاعل بشكل إيجابي.

بالنسبة لرئيس الحكومة، نحننا نقوم مختلف القطاعات الحكومية بالتجاوب والتفاعل الإيجابي مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومع غيره ومن المؤسسات، لذلك يعني بالضرورة أن هناك تفاعل حكومي يسع أيضا رئيس الحكومة.

ثم ثانيا، من الناحية المنهجية فوزير العدل لا يمثل كافة مكونات الحكومة، والسيد رئيس الحكومة يمثل أمام المجلس، وأنا أتمنى عن المجلسين أن يسائلوا رئيس الحكومة فيما يهيمه كرئيس حكومة أي في السياسات العمومية العامة، لأنني وهذا على كل حال رأيي الشخصي أفاجا بأنه كتكون أحيانا أسئلة قطاعية.

وحبذا لو يتفضل السيد المستشار المحترم لمساءلة رئيس الحكومة وستجد عنده أكيد الجواب المقنع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا السيد الوزير.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

الزميلات والزملاء،

شكرا لكم على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.